# إبراهيم سعد

# آخر عمود

177

الهيئة المصرية العامة للكتاب

Ahmed Mady

# آخـــر عمـــود

إبراهيم سعده

# على سبيل التقديم...

لأن المعرفة أهم من الثروة وأهم من القوة فى عالمنا المعاصر وهى الركيزة الأساسية فى بناء المجتمعات لمواكبة عصر المعلومات.. من هنا كان مهرجان القراءة للجميع دلالة على الرغبة الطموحة فى تنمية عالم القراءة لدى الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً ورجالاً ونساءً..

وكان صدور مكتبة الأسرة ضمن مهرجان القراءة للجميع منذ عام ١٩٩٤ إضافة بالغة الأهمية لهذا المهرجان كأضخم مشروع نشر لروائع الأدب العربى من أعمال فكرية وإبداعية وأيضاً تراث الإنسانية الذى شكل مسيرة الحضارة الإنسانية مما يعتبر مواجهة حقيقية للأفكار المدمرة.

هكذا كانت مكتبة الأسرة نافذة مضيئة لشباب هذه الأمة على منافذ الثقافة الحقيقية فى الشرق والغرب وعلى ما أنتجته عبقرية هذه الأمة عبر مسيرتها التنويرية والحضارية..

إن مئات العناوين وملايين النسخ من أهم منابع الفكر والثقافة والإبداع التى تطرحها مكتبة الأسرة فى الأسواق بأسعار رمزية أثبتت التجربة أن الأيدى تتخاطفها وتنتظرها فى منافذ البيع ولدى باعة الصحف لهو مظهر حضارى رائع يشهد للمواطن المصرى بالجدية اللازمة والرغبة الأكيدة فى الإسهام فى ركب الحضارة الإنسانية على أن يأخذ مكانه اللائق بين الأمم فى عالم أصبحت السيادة فيه لمن يملك المعرفة وليس لمن يملك القوة.

د. سمير سرحان

# آخر عمـود

## تقديـم

**قليل** هم بين الكُتّاب وحملة الأقـلام مَنْ يدركـون جسامة المسئوليـة الملقـاة على كـواهلهم، ويستشعرون فداحة الدور الذى يفرضه عليك كونك تحمل قلماً، هؤلاء يعون جيداً خطورة الكلمة كسلاح يفوق تأثيره الآن تأثير الجيوش المدججة الجرارة والأساطيل المتربصة المزودة بأحدث آلات الحرب ومعدات القتال، فالكلمة نور يضئ الطريق للسائرين فى الليالى الحالكة، وهى نور يهدى الحائرين إذا ما تكاثرت عن الأفق سحب الإلتباس والغموض، والكلمة نار تتأجج فيفضح وهج نهيبها الزيف والاختلاق ويكشف الأكاذيب والمثالب والعيوب، وتحرق حرارتها الشوائب والأباطيل، والكلمة بوصلة تدل على الاتجاه الصحيح حين يلتبس الأمر على السالك، والحقيقة أن إبراهيم سعده واحد من هذه القلة التى تحمل القلم كسلاح فى مواجهة الزيف والإدعاء، وهو كاتب يتعامل مع الكلمة من منطلق أنها رسالة لا حرفة، وأمانة ليست ترفاً ولا وجاهة، ومن منطلق أنها قدر على من سار فى طريقها أن يهجر كل شئ ويوقف عليها حياته ويمنحها عمره، ومادام الإنسان قد اختار أن يكون كاتباً بمحض إرادته، فمعنى هذا أنه مطالب فى كل وقت بخدمة الحقيقة والتماسها فى شتى مكامنها، وعليه أن يلهث وراءها حتى يستخلصها من بين ركام الأكاذيب وتلال الأباطيل،

ويعلنها على الملأ بدون «رتوش» أو مساحيق تجمل زائفة، وبسط الحقائق أمام الأجيال رسالة لن يرحم التاريخ من يفرطون فيها، وأمانة ستلعن الأجيال من ضيعها، وإذا تأملنا رحلة إبراهيم سعده فى عالم الكلمة، سنجدها رحلة شاقة مليئة بالصولات والجولات والمعارك الشرسة التى خاضها دفاعاً عن الحقيقة، وبحثاً عن الحقائق لاستخلاصها من بين براثن الأكاذيب والتُرهات، وسجله الصحفى الحافل بالحملات الصحفية الناجحة ـ التى كشفت الكثير من معاقل الزيف وسلُطت الأضواء المبهرة على عشرات المثالب والعيوب، وقوضت العديد من بؤر الأدعياء والمحتالين ـ خير دليل على ما أقول، وليس بوسعنا نسيان مقالاته السياسية الرائعة التى تصدت لمن أدمنوا قلب الحقائق وسمحوا لأنفسهم بخداع الأجيال، كما لا يمكننا أن ننسى كتاباته الشجاعة التى تصدت للإرهاب الأسود والفساد اللعين فى الوقت الذى جبن فيه البعض ونأى بنفسه عن المواجهة.

إن إبراهيم سعده كاتب لا يقنع بأنصاف الحقائق، ولا يرضى بأنصاف الحلول، ولا يثلج صدره إلا استجلاء الحقيقة كاملة والوصول إلى الحلول الجَذرية بعيداً عن رياء البعض وتزييفهم، لذا فهو قد إختار الصراحة طريقاً ومذهباً، وامتطى الجرأة كأفضل وسيلة وأسرع مطية للوصول إلى الأهداف واستجلاء الحقائق، إنه كاتب مسكون بالوطن.. مملوء بهمومه، يعايشها صباح مساء؛ وهو غارق حتى أذنيه فى مشكلات مجتمعه.. مؤرق بواقعه، لذا فهو دائم الغوص فى الأعماق

والجذور بحثاً عن الحلول والعلاج، فكما يعيش بكل حواسه فى أزمتنا الاقتصادية.. مُسهِماً بكتاباته المتعمقة فى البحث عن سبل الخروج منها، نجده مهموماً أيضاً بدور مصر فى منطقتها وفى العالم اجمع، غيور على مكانتها بين الأمم، ونجده فى نفس الوقت مشغولاً بعشرات القضايا والمشكلات التى تؤرق واقعنا، سواء كانت مشكلات اجتماعية أو ثقافية، وإذا كان البعض تدهشه الجرأة المتزنة التى يكتب بها إبراهيم سعده مقالاته خاصة وهو يرأس مجلس إدارة إحدى كبريات المؤسسات الصحفية القومية، وهى دار «أخبار اليوم» العريقة، فإنى لم أندهش يوماً من هذه الجرأة، لأننى أعلم تماماً أن الأجواء الآن غير أجواء الأمس.. وأن عصر إخفاء الحقائق والتعتيم على المعلومات والتغطية على الفساد والمفسدين قد مضى إلى غير رجعة، فنحن نعيش الآن عصراً مختلفاً لا يخفى الحقائق، ولا يتستر على فساد، ولا يملى على كاتب ما يكتبه، وأعتقد أن كتابات إبراهيم سعده خير دليل على ما أقول، فهى وسام على صدر هذا العهد الذى فتح الأبواب والنوافذ، وأطلق الكلمة تُحلّقَ فى الآفاق دون سدود أو قيود، وعبر الصفحات التالية يصحبنا إبراهيم سعده فى رحلة إلى عمق الواقع المصرى من خلال عموده الشهير «آخر عمود» الذى يلقى فيه الضوء على إحدى المشكلات التى تؤرقنا، أو يسهم من خلاله برأيه عن قضية طرحت نفسها على الساحة، أو ينير الرأى العام بصدد موضوع كثر فيه اللغط، وقد راعينا اختيار المقالات التى تشكل فى مجموعها إطلالة على عالم هذا

الكاتب وهمومه التى هى - فى الحقيقة - همومنا جميعاً، وإذا كانت شهرة إبراهيم سعده ككاتب سياسى يقف الآن فى طليعة الكُتَّاب السياسيين الممتازين ليس على مستوى عالمنا العربى فقط.. بل وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط قاطبة، قد طغت على أسلوبه الفريد المتميز بالسلاسة والعمق معاً فى مناقشة مشكلاتنا الاجتماعية، ومعالجة قضايانا الثقافية والفنية، فإن هذا الكتاب محاولة للتعرف عليه كمثقف وناقد فنى وصاحب دور مؤثر فى البحث عن حلول لمشكلاتنا الاجتماعية.. فهذا الكتاب يضم بعض آرائه حول العديد من القضايا والأسئلة المطروحة على الساحة.

**د. سمير سرحان**

# ‹إرهابي›
# رغمـا عن أنفـــه

**بعد** ساعات قليلة تبدأ اجتماعات مؤتمر الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم.. ستخصص جلسات مؤتمر هذا العام لبحث حاضر ومستقبل مصر من خلال الدراسات التى أعدها قادة الحزب الوطنى وعلى ضوء إلتصاقهم بما يجرى فى الشارع السياسى المصرى.

ومن المنتظر أن تجرى فى هذه الجلسات العديد من المناقشات وكلها تتعلق بالقضايا الكبرى والمشاكل الرئيسية التى تبذل حكومة الحزب الحاكم كل ما فى وسعها لمواجهتها من أجل توفير حياة أفضل للمواطنين.

ولكن هناك من المشاكل الصغيرة ما يؤرق المواطن العادى.. ويجد فيها المعاناة فى حياته اليومية.. ربما لاتجد مكانا لها وسط هذه الدراسات الضخمة والثمينة حول المشاكل الكبرى.

ولو كنت من الدكتور يوسف والى ـ الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ـ لسارعت بتخصيص جلسة يحضرها جميع وزراء الحكومة وعلى رأسهم الدكتور عاطف صدقى بالاضافة للمحافظين جميعا وكل أمناء الحزب فى المحافظات ويعرض عليهم فيلم عادل إمام الأخير (الإرهاب والكباب)!

ولا أبالغ إذا قلت أن هذا الفيلم نجح فى أن يقدم صورة بالغة الصدق لما ينتظره رجل الشارع من حكومة الأغلبية، دون الحاجة الى سماع عشرات الكلمات التى يتوهم أصحابها ـ

من السادة أمناء المحافظات ورؤساء اللجان النوعية والمركزية والفرعية ـ إنها تعبر عن نبض المواطنين وكل مشاكلهم ونجحوا فى نقل هذا النبض بالكلمة المكتوبة والمسموعة لتكون تحت نظر حكومة الدكتور عاطف صدقى.

إن فيلم الفنان عادل إمام (الإرهاب والكباب) يغنينا عن سماع هذه الكلمات وهذه الخطب ويقدم لحكومة الحزب ـ بأقل الكلمات ـ نموذجا لمعاناة الأغلبية العريضة من الشعب المصرى.

قصة الفيلم كتبها ببساطة شديدة وباقتدار الكاتب وحيد حامد، واختار مجمع المصالح الحكومية فى ميدان التحرير لتجرى داخله وقائع القصة الضاحكة الباكية. بطل الفيلم ـ الفنان عادل إمام ـ موظف بسيط اضطرته رغبته فى نقل ابنه الصغير من مدرسة إبتدائية بعيدة الى مدرسة أخرى قريبة من منزله، الى التردد عدة مرات على المكتب المختص وفى كل مرة يواجه بنفس الإهمال ونفس التسيب اللذين أصبحا من سمات العمل داخل كل مكاتبنا الحكومية! فالموظفة لا تفعل شيئا إلا التحدث بالتليفون مع صديقة لها فى نفس الوقت الذى تقشر الفاصوليا فى حلة وضعتها أمامها فوق المكتب! وموظف آخر لا يريد أن يعمل ولا يريد أن يتحدث مع المترددين على المكتب. فوجد الحل فى أن يؤدى الصلاة المتصلة والمستمرة حتى نهاية ساعات العمل الرسمية! والموظف الثالث الذى يختص بالنظر فى طلبات نقل التلاميذ لا يحضر إلا للتوقيع فى كشف الحضور ثم يزوغ من عمله دون أن يحاسبه أحد!

المواطن المسكين لا يعرف ماذا يفعل ولا الى من يلجأ حتى ينظر فى طلبه؟! لا أحد يهتم به، ولا أحد يلتفت اليه، فيغضب ويثور ويشتبك مع الموظفة الرغاية ومع الموظف الذى لا يترك سجادة الصلاة فيتهمانه بالجنون وبالكفر وتأتى الشرطة بالمدافع الرشاشة للقبض عليه، ويقع مدفع على الأرض وتنطلق رصاصة منه فيهرب رجال الشرطة بعد أن ألقوا بمدافعهم! ويمسك عادل إمام بمدفع ويهدد به كل من يقترب منه، ويحتجز العشرات من المواطنين كرهائن!

وتقوم الدنيا ولا تقعد. وزير الداخلية - الفنان القدير كمال الشناوى - يصل الى الموقع مصحوبا بكبار الضباط وعشرات السيارات ومئات الجنود بكافة اسلحتهم لمواجهة (الإرهابيين) الذين سيطروا على مجمع التحرير واحتجزوا عشرات المواطنين كرهائن.

المواطنون المحتجزون كانوا ضد الإرهابى رغما عن أنفه - عادل إمام - فى البداية. ومع مرور الوقت تعاطفوا معه وهم فى واقع الأمر كانوا ضد الإهمال وضد التسيب وضد الذين يحرمونهم من أبسط حقوقهم كمواطنين لا يطلبون المستحيل ويرضون باقل القليل. وحتى القليل لا يجدونه.

ماسح الأحذية - الفنان أحمد راتب - حكى قصته مع العدالة، لقد عاش فى بلدته بالصعيد هانئا بأرضه التى يزرعها حتى جاء أحدهم ووضع يده على أرضه. وسارع الرجل

باللجوء الى القضاء ليعيد له أرضه وحقه. واستمرت الدعوى لأكثر من ١٦ سنة دون أن يفصل فيها، مما اضطر صاحبها الى الانتقام من الذى سرق أرضه فقتله! وقبض عليه وقدم للمحاكمة التى سارعت بالحكم عليه خلال ثلاثة أشهر فقط! واستطاع القاتل الهروب والسفر الى القاهرة ليعمل كماسح أحذية فى مجمع التحرير.

لقد لخص أحمد راتب فى عبارة واحدة المعاناة الرهيبة التى يعانى منها المواطنون عندما يلجأون الى القضاء لاسترداد حقوقهم. سمعنا أحمد راتب يقول: (١٦ سنة ضاعت من عمرى انتظارا لحكم المحكمة فى استرداد أرضى، وعندما يئست وقتلت المغتصب سارع نفس القضاء وحكم بإعدامى خلال ثلاثة شهور فقط!.

سيدة مريضة كانت ضمن المحتجزين الرهائن. عندما سألها (الإرهابى رغما عن انفه) عن مشكلتها وسبب تعاستها، فوجئنا بها تقول :

(مشكلتى الوحيدة أننى مريضة بمرض خطير وأحتاج الى دواء ثمنه ٣٠٠ جنيه. وعلى الرغم من ارتفاع هذا الثمن إلا أننى لا أجده فى الصيدليات!).

وتحمس (الإرهابى رغما عن أنفه) لمأساة هذه السيدة واتصل باللاسلكى مع وزير الداخلية وطلب منه سرعة إحضار هذا الدواء لإنقاذ حياة إحدى المحتجزات الرهائن. وكان كمال الشناوى رائعا عندما علق على هذا الطلب قائلا:

(مكتوب علينا إننا نتحمل اخطاء باقى الوزراء!).

واستمرت المفاوضات بين (الإرهابى رغما عن أنفه) ووزير الداخلية. سأل وزير الداخلية عن مطالب (الإرهابيين) مقابل إطلاق سراح الرهائن، ففوجىء (الإرهابى) بأنه لا مطالب له. وسأل عادل إمام الرهائن معه عن مطالبهم فلم يسمع منهم شيئا. وفى النهاية لم يجد عادل إمام غير أن يطلب «كباب وكفتة» لجميع المحتجزين داخل مبنى المجمع!.

بهذه البساطة المتناهية، تابعنا قصة وسيناريو وحوار الكاتب المبدع وحيد حامد فى إطار كوميدى لاذع وواقعى فى نفس الوقت. تابعنا الجلسة الطارئة التى عقدها مجلس الوزراء فى مسجد عمر مكرم وكيف أن أحد الوزراء إقترح أن يذيع التليفزيون خبراً يؤكد نجاح وزارة الداخلية فى أقتحام مجمع التحرير والقبض على (الإرهابيين) حتى يطمئن الرأى العام على كفاءة أجهزة الأمن المصرية! وبالفعل وافق مجلس الوزراء على إذاعة هذا الخبر الكاذب وسط دهشة وسخرية الرهائن الذين كانوا يشاهدون نشرة أخبار التليفزيون التى تؤكد إنهاء المشكلة وإطلاق سراحهم.

الفيلم كوميدى بالفعل. ولكن هدف الذين انتجوا هذا الفيلم لم يكن الضحك لمجرد الضحك. فهدفهم ـ كما فهمناه ـ هو تسليط الأضواء على العديد من السلبيات التى يعانى منها رجل الشارع ومن السهل جدا على الحكومة ـ أية حكومة ـ التصدى لها وعلاجها والتخلص منها.

لم يتعرض الفيلم لعذاب إرتفاع الأسعار. لم يتعرض الفيلم لمشكلة البطالة السافرة والمقنعة. لم يتعرض الفيلم لازمة الأسكان المعقدة. لم يتعرض الفيلم لانخفاض المرتبات التى لا تتناسب مع متطلبات المعيشة اليومية. ولم يتعرض الفيلم - أيضا - للمشاكل والقضايا الكبرى التى تتفاقم سنة بعد أخرى.

لقد كان الفيلم واضحا عندما ركز اهتمامه - فقط - فى سلبيات صغيرة وتافهة وأن الأوان - الآن - لتتصدى الحكومة وتضع نهاية سريعة لها وبسهولة. أن الأوان للنظر فى قانون العمل الذى أعطى للعامل كل الحقوق ولم يفرض عليه أى واجبات. أن الأوان لفرض احترام العمل على الذين يحترمون أى شىء ما عدا احترامهم لواجبهم الذى يتقاضون أجراً عليه فى نهاية كل شهر. لقد شاع فى كل مكان أن الموظف المصرى كسول لدرجة أن هناك وثيقة رسمية تؤكد أن هذا الموظف - أو العامل - لا يعمل أكثر من ثوان معدودة فى اليوم الواحد.

لقد ثبت أن هذه الحقيقة الدامية لا يسأل الموظف أو العامل المصرى عنها. فالمصرى قبل قانون العمل هذا كان نشطا ويقدس العمل كواجب وعبادة، بدليل أنه عندما يسافر للعمل فى أى بلد آخر فى العالم نجده مواظبا وكفؤا ومنتجا بشهادة الذين يعمل لديهم. المشكلة - إذن - فى قانون العمل الذى حول الموظف الى أى شىء ما عدا أنه يعمل وينتج ويرضى ضميره.

لا أعرف لماذا لم تتقدم حكومة عاطف صدقى بمشروع قانون جديد للعمل فى مصر؟! ولا أعرف لماذا هذا الصمت على سلبيات وجرائم قانون العمل الحالى الذى أراد أصحابه أن يحولوا به جميع الطاقات البشرية فى مصر الى طاقات عاطلة، متسيبة، تبحث عن الحقوق وتتقاضى المرتبات وتنهب الحوافز دون أن تقدم الحد الأدنى من الواجبات؟!

مهما تحدثنا عن معاناة المواطن فى تردده على مكاتب الحكومة وشركات القطاع العام، ومهما كتبنا نطالب الموظف الحكومى والعامل الحكومى بضرورة سرعة تصريف أمور المواطنين، فإن ما نقوله وما نكتبه سيتبدد فى الهواء مادام قانون العمل الحالى هو الذى يشجع الموظف والعامل على الكسل وعلى سوء معاملة المواطنين وعلى انعدام الإنتاج وعلى الإنحراف وعلى.. إلى آخر السلبيات التى أفقدت المواطنين صوابهم وجعلت أحدهم - مثل عادل إمام فى فيلمه الأخير - يتحول رغما عن أنفه الى (إرهابى) يتعاطف معه العشرات من الرهائن الذين احتجزهم فى مجمع التحرير.

قانون العمل - فى أية دولة - يعطى للعامل كافة حقوقه ويطالبه - فى نفس الوقت - بكل واجباته. قانون العمل المصرى الحالى ينفرد وحده بأنه يعطى للعامل كل حقوقه ولا يطالبه بأدنى واجباته. وكانت النتيجة ما نراه الآن فى كل مكاتبنا وكل مصانعنا وكل شركاتنا من امتهان لعبادة العمل واستهتار باللوائح والقوانين والنظم. ومن الظلم أن نحاسب الموظف على إهماله وكسله وسوء معاملته للمترددين على مكتبه. مادام

قانون العمل الحالى هو الذى يشجعه ـ بنصوصه ومواده ـ على أن يطغى ويبغى ويتفرعن على المواطنين المساكين!.

لقد حقق الدكتور عاطف صدقى الكثير من الانجازات فى وقت صعب ومرير. وأمام الدكتور رئيس الوزراء فرصة كبرى لتحقيق أضعاف هذه الإنجازات لو أنه أمر بإعداد مشروع بقانون عمل جديد ينسف به قانون الكسل واللامبالاة المعروف بإسم قانون العمل الحالى.

المشروع الجديد لا يحتاج الى وقت ولا الى عبقرية. يكفى أن تنقل نصوصه حرفيا عن أى قانون عمل فى أى بلد يحترم فيه العمل ويحاسب الموظف والعامل إذا أخطأ ويجزل له العطاء إذا انتج. إننا نتحدث عن زيادة الإنتاج حتى يمكن أن نعتمد على أنفسنا فى الخروج من عنق الزجاجة التى كادت أن تخنقنا، فهل يمكن أن يتحقق شىء واحد من هذه الأمانى كلها مع قانون عمل يشجع على التسيب ويدعو الى اللامبالاه ويضرب بالواجبات عرض الحائط؟!.

إجبار الموظف المصرى والعامل المصرى على أن يعمل وينتج وإلا فقد كل حقوقه وحرم من عمله ومن راتبه ليس صعبا حتى تفكر حكومة الدكتور عاطف صدقى ألف مرة ومرة قبل أن تتقدم لمجلس الشعب بمشروع قانون عمل جديد يعيد للعمل عبادته وللواجبات احترامها وللمواطن كرامته. عندما يحدث هذا فإن المواطن البسيط ـ الذى لعب عادل إمام دوره فى فيلم

الإرهاب والكباب ـ لن يضيق بحياته ولن يفقد أعصابه ولن يتحول الى «إرهابى رغما عن أنفه»!.

لقد أمتعنا فيلم (الإرهاب والكباب) ليس فقط لأنه أضحكنا على حالنا، وإنما لأنه سلط الأضواء ـ بسهولة وببساطة شديدة على سلبيات تافهة تعقدت وتكاثرت وتوحشت وكان من السهل جداً تلافيها والتخلص منها لو أن الحكومة تنبهت اليها قبل أن تتعقد وتتكاثر وتتوحش.

مرة أخرى أهنىء كل من ساهم بالعمل فى فيلم (الإرهاب والكباب) فجاء عملا رائعا بكل المقاييس. شكرا للعمالقة: وحيد حامد، عادل أمام، كمال الشناوى، يسرا، أحمد راتب، والمايسترو المخرج شريف عرفه. وشكرا مضاعفا للرقابة التى لم يهتز القلم فى يدها عندما تحمست ووافقت على القصة والسيناريو وما حملاه من نقد لاذع ومرير لسلبيات أفقدت مواطنا صوابه وجعلت منه إرهابيا رغما عن أنفه!.

# عن قناتنــا الفضائيــة

**قرأت** في صحيفة «الأنباء» الكويتية نتيجة استفتاء قامت به بين القراء، لمعرفة القنوات التليفزيونية التي يقبلون على مشاهدتها، وجاءت النتيجة كالآتي: ٥٪ من المشاهدين يقبلون على مشاهدة القناة التليفزيونية الكويتية! و٦٪ من المشاهدين يقبلون على مشاهدة القناة الفضائية المصرية! في حين أن ٦٠٪ منهم يفضلون مشاهدة القناة الفضائية الخليجية والتي تبث إرسالها من لندن!

وانتهزت فرصة زيارتي للكويت – منذ أسبوعين – وتابعت ما تقدمه القناة الفضائية الخليجية ومقارنتها بالقناة الفضائية المصرية لمعرفة سر اقبال المشاهد الكويتي على الأولى وابتعاده عن الثانية؟

لاحظت أن أكثر من ٩٠٪ من برامج القناة الفضائية الخليجية تعتمد على الانتاج المصري. فالأفلام السينمائية مصرية.. المسلسلات مصرية.. اللقاءات مع فنانين وأدباء ومفكرين مصريين.. وعلى الفور كان التساؤل الطبيعي هو: (لماذا يفضل المشاهد الكويتي الصورة. ويبتعد عن الأصل؟!) وللرد على هذا السؤال ذهبت أبحث عنه لدى الذين التقيت بهم من الأصدقاء والزملاء في الكويت، وكانت الإجابة واحدة ولم يختلف عليها إثنان، قالوا لي:

– (الميزة الأولى والأساسية للقناة الفضائية الخليجية تجدها في نشرة الأخبار تقديماً ومادة وخدمة.. المسئولون عن

هذه القناة استفادوا من ظمأ المشاهد العربى للخبر والذى ظهر خلال أزمة الخليج واستمر بعد انتهائها، والفضل فى ذلك يرجع إلى القناة الأمريكية (C.N.N) التى أتيح للمشاهد العربى مشاهدتها والانبهار بأخبارها على مدى ٢٤ ساعة يوميا وطوال شهور الأزمة أن نشرة أخبار القناة الفضائية الخليجية والتى تبث انتاجها من لندن حاولت بكل ما فى وسعها أن تطور وتغير فى نشراتها الأخبارية فجاءت بعيدة كل البعد عن نشرات الأخبار التقليدية التى تعودنا عليها فى كل نشرات أخبار القنوات العربية. مشكلة القناة الفضائية المصرية أنها أهملت هذه الجزئية البالغة الأهمية وتقدم لنا نفس نشرة الأخبار التى تقدمها القناة الأولى والقناة الثانية فى التليفزيون المصرى، ومع احترامنا لأخبار هذه النشرة فإنها لا تهمنا من بعيد أو من قريب.

الإجابة مقنعة ومنطقية. لقد عدت لمشاهدة نشرة الأخبار التى تقدمها القناة الفضائية الخليجية فوجدت فيها الجديد والمثير والطريف والمبهر فى نفس الوقت.. أخبار سريعة، نقل خاطف إلى موقع الحدث. نشرة تعطى الأولوية لأهمية الخبر ذاته وليس لأهمية صاحب الخبر.. نشرة لا تترك خبراً تقدمه كل قنوات التليفزيون العالمية ـ أمريكية وأوربية وأسيوية ـ إلا قدمته هى أيضاً وفى نفس الوقت، ومعظم الأخوة الخليجيين يملكون الإيريال الفضائى المعروف باسم (الدش) والذى يتيح لهم التقاط عشرات من برامج التليفزيون التى تبثها قارات الدنيا الخمس. وليس كل مشاهد عربى يجيد عشرات اللغات،

وبالتالى فإن القناة الفضائية الخليجية سدت هذه الثغرة عن طريق تقديم أهم الأخبار العالمية بعد ترجمتها إلى اللغة العربية، مما أعطى لهذه القناة ميزة كبرى جذبت اليها المشاهدين فى كل دول الخليج وفى الدول الأجنبية التى يقيم فيها الناطقون بلغة الضاد.

وفى تصورى أن فى استطاعة القناة الفضائية المصرية أن تعالج هذا النقص عن طريق إعادة النظر فى البرامج التى تقدمها وعلى رأسها نشرة الأخبار. إن المشاهد المصرى غير راض عن هذه النشرة فما بالك - إذن - بالمشاهد فى الدول العربية والعرب المقيمين فى أوروبا؟! والحل الوحيد هو أن تبث القناة الفضائية نشرة أخبار خاصة ومختلفة تماماً عن النشرة التى تبثها فى مصر وللمصريين مادام هناك إصرار على التمسك بتلك النشرة وفرضها فرضاً على المشاهد المصرى الذى لا حول له ولا قوة! المشاهد الذى يدفع اشتراكاً مالياً مقابل استقبال برامج القناة الفضائية من حقه أن يرى نشرة أخبار عالمية خاطفة متنوعة، وشاملة، وما أسهل تحقيق هذه الخدمة. فالقناة التليفزيونية الخليجية تحصل على أخبارها من العديد من القنوات التليفزيونية العالمية مقابل اشتراك أو اتفاق خاص. ونفس الشئ تفعله قنواتنا المصرية، ولكننى لا أعرف لماذا تكثر وتتنوع نشرة الأخبار فى القناة الخليجية عنها فى قناتنا المصرية؟! المهم أنه ليس صعباً أبداً أن تتطور نشرة أخبارنا لتكون مماثلة - إن لم تكن أفضل - للقناة الفضائية الخليجية.

نفس الشئ يقال أيضاً عن نوعية البرامج التى تبثها القناة الفضائية المصرية. فلقد لاحظت أننا نقدم برامج يستغرق بثها أكثر من ٤٥ دقيقة كاملة وأحياناً تمتد لأكثر من ذلك! فهناك المط الطويل والإسهاب فى الكلام المفيد وغير المفيد، بالإضافة إلى برامج «الكراسى» التى لا أعرف متى سنتخلص منها والتى ضج المشاهد المصرى - قبل غيره - من رتابتها ومللها!

إن القناة الفضائية الخليجية مزدحمة بالإعلانات. والإعلانات كما نعرف - تشكل الدخل الرئيسى لأية محطة تليفزيون فى العالم. ومادمنا نريد لقناتنا الفضائية التجارية النجاح والدخل الكبير من الإعلانات فيجب علينا أولا أن نجذب المشاهدين ونصرفهم عن مشاهدة القنوات الأخرى المنافسة حتى تتدفق علينا الإعلانات. فلا يعقل أن ننتظر من المعلن أن يعلن عن سلعته فى قناة تليفزيونية يعلم تماماً ضآلة عدد المشاهدين لها!

المطلوب نظرة جديدة متطورة وشاملة، حتى يمكن لقناتنا الفضائية أن تصمد أمام المنافسة التى تواجهها، حالياً، والتى ستشتد وتتضاعف مستقبلا مع ظهور العديد من القنوات التليفزيونية.

# الفنانون المستوظفون

**مــن** هؤلاء الذين تفرغوا، طوال الأيام العديدة الماضية، من أجل منع المخرج السينمائى - أى مخرج سينمائى - من العمل فى الإخراج المسرحى! والأعجب من هذا أن الذين أصدروا هذا «القرار» هم من أعضاء مجلس إدارة نقابة الممثلين وعلى رأسهم السيد النقيب الذى لا أتذكر اسمه!

لقد شاهدت عدداً من هؤلاء يشرحون موقفهم على شاشة القناة الثالثة، وذهلت - حقيقة - من المبررات التى ساقوها تأكيداً لسلامة رأيهم وتأييدا لوجهة نظرهم فى ضرورة هذا المنع حماية «لمصالح» المسرحيين من الغزو التتارى الذى قام به بعض مخرجى السينما!

فى البداية.. تصورت أن الحكاية مجرد «نكتة سخيفة» من إناس لا يعملون ولديهم الفراغ الكبير الذى يجعلهم يصدرون الفتاوى عملاً بالمثل القائل: «الفاضى يعمل قاضى»، ولكن اتضح - بعد ذلك - أن الأمر ليس هزلاً، وأن السادة يهدفون - فعلاً - إلى منع «التتار» من دخول مسارحهم حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة ضدهم.

سمعت وشاهدت أحدهم يطالب بضرورة التخصص. فمن رأيه أن «المسرحى» لا يجوز له العمل «كسينمائى» والعكس صحيح! وسمعت وشاهدت آخر يستظرف قائلاً: «لا مانع من السماح للسينمائى بالإخراج المسرحى بشرط أن تلغى كافة أقسام أكاديمية الفنون بحيث يسمح لخريجيها بالعمل فى كل

التخصصات الفنية من تمثيل وإخراج وديكور ومونتاج و.. و.. الخ.

وما أغرب وأسخف ما قاله هؤلاء السادة. فمعنى كلامهم أن يمتد هذا المنع ليشمل كافة المهن والتخصصات سواء الفنية أو غير الفنية. فبعد منع المخرج يمكن جداً منع الممثل المسرحى من العمل كممثل سينمائى أو تليفزيونى أو إذاعى! وقد لا نتوقف عند هذا الحد، فنفاجأ بنقابة الصحفيين ـ مثلاً ـ تصدر قراراً بمنع الصحفى من كتابة القصة أو المسرحية باعتبار أن الصحفى يكتب الخبر أو المقال فقط! ويجوز ـ كذلك ـ أن يجتمع مجلس اتحاد الكتاب ويصدر قراراً هو الآخر يلغى به عضوية الكتاب الروائيين لأنهم يعملون فى الصحافة فى نفس الوقت! وبنفس هذا المنطق الغريب يمكن أن يمنع أساتذة الجامعات من كتابة المقالات التى تنشرها لهم الصحف بحجة أنهم لا يتمتعون بعضوية نقابة الصحفيين!

إن موهبة الفنان لا تتجزأ. فالممثل الموهوب هو الذى تتخاطفه السينما والتليفزيون والمسرح والإذاعة. ويندر أن ينجح ممثل فى السينما ولا ينجح فوق خشبة المسرح أو أمام شاشة التليفزيون.

وما يقال عن الممثل يقال مثله عن المخرج، فما أكثر المخرجين السينمائيين الذين لمعوا فوق الشاشة الكبيرة ولمعوا أكثر ـ أو أقل ـ على خشبة المسرح أو داخل «استديو» التليفزيون. حدث هذا فى مصر ويحدث أيضاً فى كل دول العالم.

والسادة الذين يريدون تغيير هذه الحقيقة يتناقضون مع أنفسهم. فكلهم دخلوا إلى عالم الفن من باب القوى العاملة وليس من باب الموهبة والإبداع الفنى، بدليل أنهم لا يلمعوا ولم يبدعوا ولم يجد واحد منهم القبول لدى المشاهد فى الأدوار الثانوية التى قاموا بها فى التليفزيون أو فى السينما، ولأنهم من الفنانين المستوظفين فإن تفكيرهم ينحصر فى تطبيق نظم القطاع العام، الذى ابتلى به الفن المصرى كما ابتلى به كل شئ فى مصر، مثل «الأقدمية» و«التسلسل الوظيفى» والمناصب المكتبية العليا للأعلى صوتاً والأقل موهبة!

طوال السنوات الطويلة الماضية كان المسرح الحكومى - ومايزال - تحت رحمة هذا البعض. وكان الجمهور يضطر إلى التردد على المسارح الحكومية لأنه لا يجد غيرها. وبعد أن ظهر المسرح الذى يملكه الأفراد إنصرف الجمهور عن المسرح الميرى ماعدا الفترة القصيرة التى تولى فيها الفنان الموهوب محمود يس إدارة المسرح القومى وقدم العديد من المسرحيات الناجحة أسند بطولاتها لفنانين موهوبين مثل حسين فهمى وعزت العلايلى ويحيى الفخرانى ونالت إعجاب الجمهور، ثم تحالف الفنانون المستوظفون وأطاحوا بمحمود يس ليعود المسرح الميرى إليهم مرة أخرى!

وهذا «الانتصار الكبير» لا يكفيهم! لقد وجدوا أن أصحاب المسارح الأهلية لا يثقون فى مواهبهم وقدراتهم كمخرجين لمسرحياتهم وأنهم يستعينون بالنابهين المبدعين من مخرجى

السينما بدلاً منهم وهم الذين تصوروا أنه لا مسرح بدونهم، فكان اجتماعهم وكان قرارهم العجيب بمنع المخرج السينمائى من الإخراج المسرحى! إنها مهزلة الذين لا يريدهم أحد فأرادوا أن يفرضوا أنفسهم رغماً عن أنف الدنيا كلها!

لا يكفى أن يقف الفنانون الحقيقيون موقفاً حاسماً وحازماً ضد هؤلاء الحفنة من الفنانين المستوظفين.

والمطلوب أن يتنبه الفنانون الحقيقيون إلى الخطأ الكبير الذى وقعوا فيه عندما تجاهلوا نقاباتهم وتغيبوا عن انتخاباتها وتركوا مجالس إداراتها للذين دخلوا عالم الفن من باب القوى العاملة وأداروا النقابات لصالحهم ولفرض مواهبهم المفقودة! الذى حدث هو درس لكل النقابيين ولكل النقابات المهنية.

# الحل الوحيد

**لأن** الرئيس الأمريكى ـ بل كلينتون ـ لا يطيق العنف ويكره الحروب ويطارد الإرهاب فى قارات الدنيا الخمس، فلقد لاحظ أن مصداقية ما يقوم به. ويدعو إليه، لن يتحقق إلا إذا بدا حربه المشروعة ضد العنف والإرهاب داخل بيته ـ الولايات أولا، قبل أن يشنها داخل بلاد الآخرين.

فليس من المقبول أن يسمح القانون الأمريكى بفتح محلات لبيع كافة أنواع الأسلحة من مسدسات وبنادق آلية ومتفجرات لكل من هب ودب دون سؤاله عن اسمه أو هويته أو الغرض من شرائه أسلحة القتل والنسف والتدمير، وهو ما شجع المجتمع الأمريكى ـ منذ عشرات السنين ـ على أعمال العنف وتقمص شخصية «راعى البقر» الذى يستخدم طلقات مسدسه فى حل مشاكله مع الاخرين» لأنها ـ أى الرصاصات ـ أكثر حسما وأكثر سرعة فى تحقيق النتائج!

وبالفعل ... لم يتردد الرئيس كلينتون فى أن يشن حربا ضد هذا الاستهتار بأرواح المواطنين وتركها تحت رحمة أى معتوه يستطيع أن يشترى السلاح ويفرغ رصاصاته على المارة، أو يضع الديناميت تحت ناطحة سحاب فى قلب نيويورك لينسفها بكل من فيها لمجرد الاستمتاع بانهيار تلك العمارة الضخمة وتحويلها إلى جبل من التراب فى ثوان معدودة!

ووجد كلينتون من يواجهه - من بين أعضاء الكونجرس - ويرفض اقتراحه بتغيير قانون بيع الأسلحة، بحجة أن من حق المواطن الأمريكى - طبقا للقوانين المتوارثة - أن يدافع عن نفسه وبيتــه وممتلكاته، أمــا إذا كــان هناك بعض المرضى الذين يسـيئون اسـتخـدام هذا الحق، فليس معنى هذا أن نعـاقب الغالبية العظمى من المواطنين الأسوياء، وإنما الحل يكون فى محـاولة عزل وعـلاج تلك الأقلية المريضة نفسيا التى تسىء استخدام السلاح!

هذه المواجـه - من أعـضــاء الكونجـرس - لم تثن الرئيس كلينتون عن المضى قدما فى حربه المشروعة ضد الإرهاب وروافده - العكس هو الصحيح - فلقد أعطى لهذه القضية المزيد من جهده ووقته من أجل محاولة إنقاذ المجتمع الأمريكى من العنف الذى أصبح سمة من سمات الشخصية الأمريكية. وإذا كانت المعارضة لمنع بيع الأسلحة مازالت قوية، فإن الرئيس كلينتـون نجح فى مطاردة العنف فى البـرامج والأفـلام التى تقدمها قنوات التليفزيون الأمريكية. فلقد ثبت أن مشاهد العنف التى كانت الأفلام والمسلسلات الأمريكية تفرط فيها بشكل مثير، كثيرا ما تؤثر فى المشاهدين الصغار فتدفعهم إلى العنف وتزينه فى عقولهم وقلوبهم، وبالتالى لا يجدون حرجا فى تقليد ما يقوم به أبطال تلك الأفـلام والمسلسـلات من قتل وضـرب واعتداء على الأراوح والأعراض والممتلكات!

وتحقق - بالفعل - أحد أهم أهداف كلينتون، وتم إخضاع شبكات التليفزيون الأمريكية لما يعرف بـ «مقياس جربنر» الذى ينسب إلى العالم والباحث الأمريكى: «جربنر» الذى توصل إلى مقياس يمكنه من الحكم على هذا الفيلم بأنه يشجع على العنف، فيمنع عرضه على المشاهدين، أو لا يجد فيه هذا التشجيع، فيسمح بمشاهدته على الشاشة الصغيرة! ومقياس «جربنر» هذا شبيه بمقياس: «ريختر» المعروف الذى يقيس درجات الزلازل التى تنكب بها الشعوب بين الحين والآخر والتى تتفاوت فى ضعفها وقوتها. فهناك الزلزال الذى لا يشعر به أحد، والزلزال الذى يحدث بعض التدمير، وهناك - أخيرا - الزلزال المخيف والمدمر الذى يسوى كل المرتفعات بالأرض، وما تحت الأرض! نفس الشىء بالنسبة لمقياس: «جربنر» فهناك الفيلم - أو البرنامج - الذى لا يسمح بعرضه لأقل من ١٢ سنة، وهناك الفيلم الذى يحظر عرضه لأقل من ١٦ سنة، وهناك - أخيرا - الفيلم «+» الذى يجب منع عرضه بالنسبة للجميع!

وإذا كان من الممكن تطبيق هذه المعايير على دور السينما، فمن الواضح أنه من الصعب جدا تطبيقه على الشاشة الصغيرة حيث لا توجد رقابة - غير رقابة الأب والأم - على ما يسمح أولادهما بمشاهدته طبقا لأعمارهم. وهذا ما دفع الأخصائيين الاجتماعيين إلى المطالبة بأن تكون الرقابة على الأفلام والبرامج والمسلسلات قبل عرضها بحيث يتم حذف

المشاهد، أو حذف العمل ذاته من أساسه. والولايات المتحدة ليست وحدها تهتم بمطاردة العنف والإرهاب فى السينما والتليفزيون فأوربا الموحدة شكلت لجنة خاصة بقرار من البرلمان الأوروبى - لدراسة معايير «جربنر» ومدى صلاحيتها للتطبيق على ما يشاهده الأوربيون فوق الشاشتين: الكبيرة والصغيرة، تمهيدا لطرح الرأى على البرلمان للموافقة على التشريعات القانونية المقترحة.

وما أحوجنا فى مصر إلى الاهتمام بمطاردة هذا الإرهاب «النظرى» الذى تمتلىء به مشاهد أفلامنا ومسلسلاتنا، حماية لأطفالنا من تقليد العنف الذى أصبح - بفضل بعض كتاب السينما ومخرجيها ومنتجى أفلامها - القاسم المشترك الأعظم لغالبية تلك الأفلام والمسلسلات! ليست هذه دعوة فرض الرقابة على الأعمال الفنية، فهذا آخر ما تطالب به «أخبار اليوم»، وإنما الهدف الوحيد من وراء تلك الدعوة هو الإقلال من مشاهد العنف والقتل وتزيين الانحراف والإدمان وحجبها عن عيون الصغار.

إن مشكلتنا - فى مصر - أن معظم كتاب السينما والمسلسلات من المرضى نفسيا، بدليل أن بطلات وأبطال أفلامهم من المجرمين والشمامين والمنحرفين والقتلة واللصوص ومغتصبى الأعراض والممتلكات. إن هذه الفئة من الكتاب والمخرجين المرضى نفسيا تركوا كل مظاهر الحب

والخير فى مجتمعنا، وما أكثرها، وركزوا فقط على الجانب المظلم - السيء - وحده واستلهموا منه كتابهم وسيناريوهاتهم فى أفلامهم ومسلسلاتهم! والدليل على ذلك نراه فى مقارنة بين أفلامنا القديمة - منذ الثلاثينيات وحتى السبعينيات - وأفلامنا التى تلت تلك الفترة ولاتزال كما هى حتى اليوم!.

المطلوب عزل وعلاج الغالبية العظمى من كتاب السينما والمسلسلات التليفزيونية، عندنا، فهذا هو الحل الوحيد لإنقاذ أطفالنا!

# يوميـــات ونيــس

**أعتقد** أن من أجمل وأفضل مسلسل تليفزيونى على مستوى جميع القنوات العربية ـ من فضائية إلى أرضية ـ هو مسلسل يومى بعنوان «يوميات ونيس» تقدمه إحدى قنوات «ART» التى تملكها شركة سعودية، وتبث برامجها من العاصمة الإيطالية: روما!

كان المسلسل فى الأصل مجرد فكرة للفنان متعدد المواهب: محمد صبحى قام بعرضها على السادة المسئولين فى التليفزيون المصرى، ولكن لأسباب لا أعرفها. على وجه الدقة ـ لم يتحمس واحد منهم لهذه الفكرة. مما اضطر الفنان الموهوب محمد صبحى إلى البحث عن تليفزيون عربى آخر يمكن أن يوافق على إنتاج وعرض حلقات هذا المسلسل وهذا ما تحقق بالفعل لقد وجد محمد صبحى حماسا كبيرا من المسئولين عن «ART»

فقدموا له كل الإمكانات التى طلبها من أجل إعداد وإخراج وإنتاج هذه الحلقات التليفزيونية اليومية التى دخلت ـ الآن ـ جزءها الثالث بنجاح كبير.

و«يوميات ونيس» جمعت بين مزايا عديدة، يندر أن نشاهدها فى عمل فنى واحد. فحكايات المسلسل، رغم أن مشاهدها تنصب جميعها فى قالب كوميدى ضاحك وساخر، إلا أنه ينطبق عليها وصف الكوميديا الهادفة، وليس الضحك لمجرد الضحك، كعهدنا مع الغالبية العظمى من الأفلام والمسلسلات الكوميدية!

فكرة «يوميات ونيس» تدور حول أسرة مصرية يتحلى الأب بصفات حميدة. ويؤمن بمبادئ ومثل عليا، ويبذل كل ما فى استطاعته من أجل تنشئة أولاده - فى مختلف المراحل الدراسية - على نفس التربية الصحية والسليمة التى نشأ عليها، وتمسك بها.

عشرات المواقف التى واجهتها أسرة ونيس، حلقة بعد حلقة، وتعاملت معها بالأسلوب التربوى السليم الذى أعادنا إلى الماضى البعيد الذى كان يتميز بكل ما هو جميل، وسليم ومهذب، وصحى فى علاقة الفرد بأسرته، وعلاقته بجيرانه، وبسكان منطقته ثم علاقته بالمجتمع ككل.

أهم ما لفت نظرى فى حلقات «يوميات ونيس» أنها كتبت ببساطة شديدة ليأتى الحوار أبه بالسهل الممتنع، فهو يبعد عن الخطب والمواعظ المباشرة، ولكنه - أى الحوار - ينبه المشاهد إلى الصواب ويبعده عن الخطأ بالكلمة الضاحكة والقفشة الساخرة دون أن يشعر المشاهد بأنه يتلقى درساً فى الآداب والأخلاق العامة، وحسن التعامل مع الغير!

لقد نجح محمد صبحى فى كتابة الحلقات اليومية بالاشتراك مع مهدى يوسف. إن أبرز ما يميزها أنها شنت المشاهد، وجذبته إلى إنتظارها - يوميا - بعد أن أحس بالألفة الحميمية مع العد الكبير من أبطال هذا المسلسل، ومن بينهم مجموعة كبيرة من الوجوه الجديدة التى لم نلتق بأصحابها من

قبل، لكنهم. رغم ذلك ـ أثبتوا وجودهم وأكدوا تلقائيتهم فأحبهم المشاهد ورحب باستقبالهم يوميا فى بيته.

كان المخرج أحمد بدر الدين موفقا فى اختيار زوجة محمد صبحى ـ فى المسلسل ـ النجمة سعاد نصر، وأولادهما وهم: سامح الشجيع، وهدى هانى، وفادى خفاجة، والطفلة الأعجوبة ريم أحمد. كما لعبت الوجه الجديد «دنيا» دورا بالغ الصعوبة لفتاة صماء بكماء، أجادته إلى درجة كبيرة لفتت به الأنظار. وإلى جانب محمد صبحى وسعاد نصر تألق النجم العالمى المحبوب جميل راتب فى دور والد صبحى، وقدم مشاهد إنسانية لا تنسى. وجميل راتب من الفنانين الذين يتزايد ويتضاعف إبداعهم بمرور الوقت ومضى السنوات. فهو فى «يوميات ونيس» أكثر إبداعا منه فى أدواره السينمائية والتليفزيونية الأولى التى لعبها بعد عودته من فرنسا، على الرغم من أنه كان أصغر سنا، ولا أغالى إذا قلت: إن حلقة واحدة من «يوميات ونيس» لا يظهر فيها جميل راتب، يشعر المشاهد بأنها حلقة ناقصة!

والنجم الآخر الذى جذب الأنظار هو: عبدالله مشرف الذى لعب دور شخص بسيط: عقلاً وتفكيرا، فنجح فيه نجاحا مقنعا لكل من شاهده وتابعه.

وهناك حشد كبير من ضيوف الحلقات من النجوم مثل زوزو نبيل، ومحمد توفيق وغيرهم وغيرهم، ممن شاركوا فى

إنجاح هذه الحلقات الكوميدية الهادفة، التى كنت أتمنى أن تعرض فى إحدى قنوات التليفزيون المصرى ليراها المصريون الذين لا يمكلون دشا يلتقط لهم القنوات الفضائية، فهذا المسلسل كتب عن المصريون وموجه أساسا ليراه المصريون ليسخروا من عشرات السلبيات التى تسللت إلى تصرفاتهم وعلاقاتهم وتعاملهم مع أنفسهم ومع غيرهم، فى هذا الزمن الردئ الذى نعيشه الآن، وجاء المصلح الاجتماعى الأستاذ ونيس محمد صبحى - ليحاول أعادة الأسرة المصرية إلى تقاليدها وعاداتها التى أوشكت على الضياع. عمل إبداعى هذا هدفه كان يجب أن يعرض على الشاشة المصرية ليشاهده المصريون المحرمون من الدش.

فهذه الحلقات أفضل - فى رأيى - من معظم مسلسلاتنا المتخلفة.

عمـــــر الشـــــريف

**شاهدت** النجم العالمى عمر الشريف فى حوار أجرته معه قناة «أوبريت» السعودية التى تبث برامجها التليفزيونية من لندن. الأسئلة كان معظمها معادا، وسبق أن وجهت إلى عمر الشريف، وعلى الرغم من ذلك كان لدى نجمنا العالمى ـ كعادته ـ الجديد الذى يقدمه والطريف الذى يعلنه، بأسلوبه المهذب، وكلماته البسيطة والمفهومة.

ومن متابعتى لأحاديث عمر الشريف، فى الفترة الأخيرة، ازددت اقتناعا بمدى الحزن الذى لم ينجح النجم الكبير فى إخفاء معالمه عن وجهه. والذى يلقى نظرة أو يستمع إلى هذا النجم المصرى ـ الذى تخاطفته هوليود وخلقت منه فنانا عالميا ـ يتأكد من أنه ليس واثقا من سعادته بما فعله وحققه!

والطريق الطويل الذى قطعه فناننا العالمى، لم يكن مفروشا بالزهور والورود. فما زلنا نتذكر الحملة المسعورة التى تعرض لها عمر الشريف من أقلام مصرية وعربية ـ للأسف الشديد ـ فى سنوات انطلاقته الأولى. فما أكثر ما قالوه عنه، وما اتهموه به! قالوا إنه تنكر لعروبته ومصريته، بمجرد أن عرض عليه يهود هوليوود العمل فى أفلامهم! قالوا إنه زار إسرائيل وهاجم العرب هناك! قالوا إنه اعتنق الديانة اليهودية!

وأحدثت هذه المزاعم والاتهامات تأثيرها السيىء جدا على شعبية عمر الشريف فى العالم العربى. لقد منعوا أفلامه من

العرض فى دور السينما العربية، كما منعوا عرضها فى التليفزيون! والصحف العربية لم تكن تكتب عن عمر الشريف إلا ما يسىء إليه، خاصة بعد أن تم الطلاق بين عمر الشيف وفاتن حمامة، وحملته الصحافة العربية وحده مسئولية فشل هذا الزواج، وعاقبته بمزيد من الصفحات التى شوهت صورته، وشككت فى وطنيته، وطعنت فى عروبته!

حدث هذا فى الوقت الذى كان فيه عمر الشريف ملء السمع والبصر فى كل قارات الدنيا الخمس، ما عدا المنطقة العربية الثورية التى تمتد من المحيط إلى الخليج! أجهزة الإعلام العالمية كانت تركز على نجومية عمر الشريف، وتتحدث عن أفلامه وأدواره على الشاشة الكبيرة والشاشة الصغيرة وفوق خشبة أشهر مسارح العالم، فى حين أن أجهزة أعلامنا العربى فكانت تركز فقط ـ بالنسبة لأخبار عمر الشريف على مغامراته النسائية، وخسائره فوق موائد القمار، وفى حلبات سباق الخيول!

وكان من الممكن أن تستمر هذه القطيعة حتى اليوم، لولا أن تغيرت أشياء كثيرة فى المنطقة، وعاد عمر الشريف إلى بلده مصر، وتم الافراج عن أفلامه وبدأ عرضها على الشاشتين: الكبيرة، والصغيرة. وفوجىء المشاهد المصرى والعربى بالكم الهائل من الأفلام التى قام عمر الشريف ببطولاتها ولم تعرض فى بلادنا إلا منذ سنوات قليلة ماضية!

في حديثه مع قناة «أوبريت» قدم عمر الشريف صورة مختلفة عن الصورة التي رسمناها له - في أجهزة الإعلام العربية - في بداية مشوار نجوميته، فقال:

- «لقد عانيت في بداية عملي في هوليوود من بعض الذين يعادون مصر ويكرهون نظامها الحاكم في ذلك الوقت. حقيقة إنهم لم يحاربوني صراحة، ولكنهم - في نفس الوقت - لم يقدموا لي المساعدة التي كنت أنتظرها. فالغرب كان يعادي - وقتذاك - مصر بسبب سياستها المعادية -وقتذاك - للغرب، وبالتالي فقد عاداني البعض بسبب مصريتي وعروبتي. وهو وضع طبيعي عاني منه كل مصري أقام في الخارج في تلك الفترة. وعندما تولى الرئيس الراحل أنور السادات وتعرف العالم عليه كرجل سلام، اختلف الأمر وأصبح المصري - أي مصري - موضع ترحيب واحترام من الجميع. نفس الشيء يمكن أن يتكرر لو أن أحد الفنانين العراقيين وجد فرصة - مثل فرصتي - للعمل في السينما العالمية، فمن المؤكد أنه سيعاني من المتاعب ومن العداء من البعض في أوروبا أو أمريكا لا لشيء إلا أنه جاء من بلد صدام حسين المكروه من الشعوب والحكومات الغربية.

وانتقل عمر الشريف ليتحدث - بعد ذلك - عن وحدته في أوربا وأمريكا، فقدم - مرة أخرى - صورة مختلفة وتتناقض مع الصورة التي رسمها له أعلامنا العربي، وتظهره كالرجل الذي

عاش حياته بالطول والعرض وصادق المئات وأحب العشرات وأنجب الكثير من الأطفال! لقد اتضح كذب هذا كله، وتحدث عمر الشريف فأكد أنه لم تربطة صداقة واحدة مع أى إنسان فى أوربا أو أمريكا. إنه يعرف الكثيرين كزملاء أو معارف لحظات وقتية، أما الصداقة - كصداقة - فلم يعرفها إلا فى مصر ومع مصريين.

حقا.. كم كان إعلامنا ظالما

# عقـدة

# « رأفـت الهجـــــان »

آخر عمود ـ

من المؤكد أن المسلسل الرمضاني الذي جاء في «سبنسة» اهتمامات المشاهدين، كان مسلسل الحفار الذي كنا نتوقع أن يكون أفضل المسلسلات وأكثرها تشويقا ونجاحا، فجاءت النتيجة - للأسف الشديد على عكس ما كنا نتوقع!

كل مقومات ومكونات النجاح، كانت في خدمة هذا المسلسل. فالقصة حقيقية، أخرجها الكاتب المعروف صالح مرسي من ملفات المخابرات المصرية، واستطاع بقلمه المميز أن يحولها إلى قصة مشوقة تسعد المصريين وترفع أعناقهم إلى عنان السماء.. فخرا وتباهيا بأبطالهم الذين نجحوا في توجيه ضربة قاصمة للعدو الإسرائيلي الذي كان يتباهى - في تلك الفترة - بأنه صاحب القوة التي لا يمكن قهرها!

وقطاع الإنتاج - في التليفزيون المصري - لم يبخل على الصرف لإنتاج هذا المسلسل الوطني الذي تنتظره عشرات الملايين من المشاهدين من المحيط إلى الخليج. وكان المسئول عن قطاع الإنتاج. ممدوح الليثي - يعلم جيدا أن كل جنيه سيصرفه على هذا المسلسل، سيعود - مر أخرى - إلى خزانة هذا القطاع بأضعاف أضعافه، نتيجة لتهافت قنوات التليفزيون العربية على شرائه والتنافس فيما بينها على عرضه فوق شاشاتها خلال شهر رمضان المبارك. وهذا ما شجع الليثي على عدم البخل في الصرف على إنتاج هذا العمل الكبير.

أما المخرج وفيق وجدى فقد حصل على «كارت على بياض» لاختيار أفضل وأنجح نجوم السينما والتليفزيون للقيام بأدوار أبطال هذه القصة الحقيقية التى تزهو بها ملفات جهاز المخابرات العامة المصرية. وبالفعل إزدحمت الحلقات بمجموعة كبيرة من أحب النجوم إلى المشاهدين مثل: حسين فهمى ومصطفى فهمى ويوسف شعبان وهالة صدقى وكرم مطاوع وحسين الشربينى.

كان من المنتظر - مع تلك الإمكانات المادية والفنية الهائلة - أن نستمتع بمسلسل متماسك، ومقنع، يرتفع إلى مستوى الحدث الحقيقى، العظيم، الذى سجله قلم المبدع: صالح مرسى، ولكن المأساة أن الجبل تمخض - فى النهاية - عن فأر هزيل، أثار ضيق وغضب الغالبية العظمى من الذين شاهدوا حلقات «الحفار» سواء فى القناة المصرية العادية أو الفضائية، أو فى العديد من القنوات العربية التى دفعت الكثير - لقطاع الإنتاج - من أجل الحصول على حق عرض المسلسل خلال شهر رمضان فى نفس وقت عرضه فى مصر.

فوجئنا بسيناريو متقطع، وحوار ساذج، وأحداث غير منطقية، ومشاهد تلف وتدور حول الموضوع دون أن تمسه، لا لشىء إلا لأن المطلوب: أن يمتد المسلسل ويطول ليغطى أيام شهر رمضان! وفى سبيل تحقيق هذا الهدف، كان لابد من هذا

اللت والعجن، بالإضافة إلى البطء غير المعقول فى تتابع الأحداث، وكأننا نشاهد فيلما يجرى تصويره بالسرعة البطيئة، أو كأن الكاميرا قد أصيبت بالشلل الرعاش!

لقد صدمنا صدمة كبيرة فى مسلسل «الحفار» الذى كان من الممكن أن يكون قمة فى الإبداع، وقمة فى الأداء، وقمة فى التشويق، وقمة - أيضا - فى سرعة الحركة، لولا جشع المسئولين عن قطاع الإنتاج فى التليفزيون المصرى، وطمعهم فى الحصول على أكبر عائد ممكن عن طريق بيع هذا العمل إلى قنوات التلفزيون العربية بالآف الدولارات لكل حلقة، ولولا حرص كاتب السيناريو والحوار على التعامل مع المسلسل كالبقرة الحلوب التى تفيض عليه بالآف الجنيهات.. حلقة بعد حلقة ولولا موافقة كبار النجوم - أبطال المسلسل - على قبول هذا السينايو المشتت، والممل والساذج!

ومن المؤكد أن هذا العمل الفاشل - بكل المقاييس المتعارف عليها - قد أساء إساءة بالغة إلى الواقع الحقيقى الذى قام به رجال جهاز المخابرات المصرى، فلم يكونوا كما أظهرهم المسلسل بمثل هذه البساطة، كما أن الإسرائيليين لم يكونوا بمثل تلك السذاجة وهذا العبط فالواقع أكد أن الصراع بين الجانبين كان قويا ومتكافئا، ومن هنا جاء فخرنا بتفوق المخابرات المصرية فى تلك العملية.

إن القصة الحقيقية ـ كما رواها الذين قاموا بها من رجال المخابرات المصرية ـ تختلف تماما عما جاء فى سيناريو وحوار ومشاهد المسلسل التليفزيونى الذى كنا نتمنى الا نراه مهملا.

لا أعرف لماذا كان هذا الإصرار العجيب، من جانب كاتب السيناريو والمخرج، على الإساءة إلى هذا العمل البطولى الذى قمنا به فى أحلك أيامنا وأكثرها حزنا وحسرة خلال صراعناالقديم ضد العدو الإسرائيلى؟! ولا أعرف أيضا كيف يمكن لمخرج ـ مهما تواضعت مواهبه ـ أن يسمح بهذا الشلل فى تحريك الأحداث، وأن يستخف بعقلية المشاهدين بما يقدمه من مشاهد ساذجة، ومن ماكياج منفر، ومن مونتاج لا يقبل من طالب فى معهد السينما!.

لقد ضحكت من مبررات فشل المسلسل التى لخصها ممدوح الليثى بقوله: «إن القصة تدو حول البحث عن جماد وهو الحفار، وبالتالى فإن الصراع بين الأشخاص كان محدودا بعكس الصراع فى رأفت الهجان»!

وتبرير الليثى، أراه عذرا أقبح من الذنب نفسه! كان المفروض ـ والأمر كذلك ـ أن يكتفى بعرض القصة كلها فى فيلم سهرة بدلا من المط فيها بهذا الشكل المستفز لا لشىء إلا بهدف المزيد من المال! ونسى ممدوح الليثى إن المقلب الذى شربته قنوات التليفزيون العربية قد يجعل أصحابها يفكرون

ألف مرة ومرة قبل التعاقد على شراء مسلسلاته القادمة خشية من أن يلدغهم مرتين.

إن الميزة الوحيدة لهذا المسلسل الساقط أنه جعلنا نتذكر بكل خير وفخر: مسلسل «رأفت الهجان» ونحيي مخرجه الكبير: يحيى العلمي، كما نحيي أبطاله الكبار وعلى رأسهم: محمود عبدالعزيز، ويسرا ويوسف شعبان، وإيمان الطوخي.

•

# الجهـــــاد

# « ضـــــد الـــــدش »

**يتصور** بعض السادة من المسئولين أنهم أكبر من المنصب المرموق الذى حصلوا عليه! ومن هؤلاء من يتوهم أن قدراته على اصدار القرار أعلى وأوسع، من قدرات الحكومة وعلى رأسها رئيس مجلس الوزراء نفسه! وتحت هذا الوهم، أصدر هؤلاء السادة العديد من القرارات التى تعتبر - فى أبسط وصف لها - أنها صادرة من أناس يبحثون لهم عن دور.. أى دور!

كان من الممكن التسامح مع السيد الوزير المحافظ لو أنه أصدر عشرات القرارات الهامة والمدروسة، إلى جانب قرار [هايف] واحد، أما أن يكون هذا القرار غير المدروس هو وحده الذى جعلنا نسمع عن هذا المحافظ - لأول مرة - ونتعرف على [العقلية] التى يدير بها شئون المواطنين داخل محافظته، فهذا هو المؤسف والمحزن!

أحد هؤلاء المحافظين فاجانا ذات يوم بإصدار فرمان - على طريقة سلاطين الدولة العثمانية فى سنوات تدهورها وانحدارها - يقضى بحظر [الدش] ومنع استقبال القنوات الفضائية التليفزيونية فى المقاهى والأندية داخل حدود المحافظة التى حظى سكانها برعايته وعنايته! وجاء فى حيثيات هذ الفرمان - الذى أحيا ذكرى الحاكم الذى سبق له تحريم أكل الملوخية على شعب مصر - أن استقبال القنوات التليفزيونية الأجنبية عبر الأقمار الصناعية، يشجع المواطنين على السهر فى المقاهى، مما يؤدى إلى تأخرهم فى النوم، وبالتالى يكثر تغيبهم وانقطاعهم عن العمل!

حيثيات عجيبة، ومبررات اعجب وأغرب! فالسيد المحافظ يتصور ان منصبه يعطيه الحق ليصبح وليا على أمور جميع المواطنين، شيوخهم قبل صغارهم، والا فما معنى أن يتدخل السيد الوزير المحافظ فى أدق خصوصيات المواطن ويحدد له كيفية استغلال الوقت الذى يمضيه فى النادى أو المقهى، كما يفرض عليه متى ينام ومتى يستيقظ؟! أن السيد الوزير المحافظ يتصور أن المواطن البالغ، والراشد، لا يعرف مصلحته ولا يعرف كيف يستغل ساعات نومه وسهرات ليله، وبالتالى فقد قرر أن يتولى - بنفسه - هذه المهام نيابة عنه ورغما عن آنفه!

لقد دهشت كثيرا عندما قرأت عن هذا [الفرمان] لأول مرة، وتضاعفت دهشتى عندما صدرت [الحيثيات]العنجهية المصاحبة له. لقد قيل أن هذه القنوات الفضائية تعرض البرامج والأفلام التى تتعارض مع ديننا وتقاليدنا ومعتقداتنا! قيل أن ما تقدمه تلك الشبكات التليفزيونية - وعددها أكثر من مائة شبكة - يشجع الشباب على الانحراف الخلقى، فيترك مدرسته، ويهمل عمله، ويقبل على تعاطى الخمور والمخدرات! وقيل - أيضا - أن منع الدش داخل الأندية والمقاهى هو من أجل حماية الشعب من هذا [الغزو الأجنبى] المدمر لكل ما هو نبيل وأخلاقى فى حياتنا!

هذا القرار أحدث دويا فى كل مكان الغالبية أبدت دهشتها من قرار السيد الوزير المحافظ، وتصورت أنه نجح فى حل كافة مشاكل محافظته، وحقق الراحة والرفاهية لسكانها،

وبالتالى لم يعد لديه ما يفعله ويشغل به وقت فراغه، ثم وجد الحل - بعد طول بحث وتمحيص - فى [الدش] واعتبر تدميره هو الهدف القومى الذى سيخلد اسمه وأعماله على مدى التاريخ!

وسرعان ما اتضحت الحقيقة وراء اصدار هذا الفرمان العجيب اتضح أن السيد الوزير المحافظ لا حول له ولا قوة وأن قرار [اعدام الدش] أملاه عليه السادة أعضاء المجلس المحلى الذين كانوا أول من تنبهوا إلى هذا [الغزو الاستعمارى] القادم عبر الأقمار الصناعية وأخذوا على عاتقهم مهمة الصمود والتصدى لكل من لا يشاركهم مخاوفهم، أو يرفض وصايتهم على الشعب الذى يحتاج - حسب زعمهم - لن يحدد له الخطأ فيبتعد عنه، والصواب فيلتزم به! والسيد الوزير المحافظ لا يستطيع مواجهة هذا البعض - من أعضاء المجلس الموقر - الذى بلغ من القوة لدرجة أن سلطات الأمر أكدت - أخيرا - تورط العديد منهم فى مساندة الإرهاب ودعم الإرهابيين، ومازالت القضية - حسب علمى - رهن التحقيق!

والطريف إلى درجة البكاء، أن هناك من بين السادة المحافظين من أحس بالغيرة من زميلهم [قاهر الدش] وسمعنا عن أكثر من محافظ - فى الوجهين: القبلى والبحرى - سارعوا هم أيضا إلى إعلان [الجهاد] ضد الدش وقنواته الفضائية وحظر استقبال وعرض برامجها داخل حدود محافظاتهم!

ولم تنته [الكوميديا] عند هذا الحد، بل فوجئنا بأحد المحامين الباحثين عن الشهرة يرفع دعوى عاجلة أمام القضاء يطالب فيها بتحريم استيراد الدش، وتحريم بيعه، وتحريم استقبال القنوات الفضائية سواء فى الأندية أو فى المنازل! وبالفعل حصل هذا المحامى على الشهرة التى يبحث عنها، بعد أن اهتمت الصحف بنشر خبر رفع هذه الدعوى الغريبة فى صدر صفحاتها الأولى!

إننى أتصور أن الذين أعلنوا الجهاد ضد [الدش] سمعوا عنه ولم تتح الفرصة أمامهم لمشاهدة القنوات التليفزيونية التى يطلقها ويعرضها! هذا هو التفسير الوحيد الذى يمكن أن يبرر هذا الموقف من التدفق غير المسبوق للمعلومات التى يسمعها ويراها المشاهد وهو جالس فى منزله.

عشرات القنوات، وكل قناة تسابق وتنافس الأخرى من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين فى قارات الدنيا الخمس.. نشرات أخبار تقدم الخبر لحظة حدوثه بعد بضع دقائق معدودة من وقوعه، قنوات لا تقدم غير الأخبار وعلى مدى ساعات الليل والنهار بلا انقطاع وبكل اللغات المعروفة وغير المعروفة.. قنوات تخصصت فى الإفلام التسجيلية التى لا تترك ظاهرة طبيعية فوق الأرض وتحت أعماق البحار وفى الفضاء، إلا اشبعتها تفسيرا وشرحا وتوضيحا بلغة علمية سهلة وبالصورة الملونة الساحرة.. قنوات لاتقدم غير الرياضة بكافة لعباتها وملاعبها وأبطالها قنوات برامجها يقال إنها

مخصصة للأطفال ولكن الواقع أثبت أن هذه البرامج المشوقة جذبت كل [الأطفال] من ٧ سنوات حتى ٧٧ !!

قنوات شاملة فيها البرامج الإخبارية، والسياسية، والثقافية، والإجتماعية، والصحية، والعلمية، إلى جانب المسلسلات والأفلام، وقنوات أخرى لا تقدم غير الأفلام الروائية بلغاتها الأصلية مع ترجمتها - على نفس الشريط - إلى العربية أو إلى احدى اللغات الحية المألوفة.

هذا هو ما تقدمه القنوات الفضائية المفترى عليها ممن يعارضون من أجل المعارضة فقط، أو ممن يبحثون عن الشهرة الزائفة اعتمادا على مبدا [خالف تعرف] لقد بحثت عن القنوات التى قيل أنها تخالف تقاليدنا وديننا وعاداتنا، فلم أجد غير قناة تركية واحدة تقدم بعض الأفلام التافهة التى تتخللها بعض المشاهد الخارجة، والملابس غير اللائقة، وفى ساعات متأخرة من الليل، وبالطبع هناك اللائقة، وفى ساعات متأخرة من الليل، وبالطبع هناك - أيضا - قنوات تقدم الاستعراضات الغنائية الراقصة التى لا تختلف عما كانت السينما المصرية تقدمه فى الثلاثينات والأربعينات والخمسينات والستينات والسبعينات وقبل أن ترتفع أصوات الذين يحرمون الفن ويلعنون الفنون والفنانين! فهل يعقل أن نعلن [الجهاد] ضد [الدش] ونطالب بوقف استيراده وتجريم بيعه وتحريم مشاهدة قنوات لمجرد أن بعض القنوات تقدم مشاهد خارجة وبلغة لانفهمها، فى حين أن هناك عشرات القنوات الأخرى التى تقدم كل ما هو مفيد من معلومات لا يتوقف تدفقها ليل نهار؟!

الذى يتـجـاهله المجـاهدون من أجل تدمـيـر [الدش] أن العديد من الدول العربية والإسلامية تتنافس فيما بينها على جـذب المشـاهدين إلى برامـجـهـا .. فـهناك القناة الفـضـائيـة المصـرية، وقناتان للملكة العربية السعودية، وواحـدة لسلطنة عمـان، وأخرى للأردن، وواحدة للكويت، وقناتان لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقناة لتونس، وقناة للمغرب، وواحـدة للجزائر، وقناة للجماهيرية الليبية، بالإضافة إلى قنوات عديدة مخصصة للبرامج الإسـلامية وتبث من بعض الدول الإسيوية، والأهم من ذلك أن المملكة العربية السعودية - وهى دولة لا يستطيع مكابر أن ينكر مدى التزامـهـا بنصوص الدين وتعاليمه - لها نصـيب الأسد من القنوات الفضـائية العربية. لديها قناة [إم. بى.سى] ولديها القنوات الأربع [آر. ايه. تى] ولديها أخيرا - وليس آخرا - شبكة قنوات [أوربت] التى تقدم ٢٠ قناة تليفزيونية وبلغات متعددة وتقدم معظم وأشهر قنوات التليفزيون العالمية.

عشـرات القنوات التليفـزيونيـة تبث برامـجـهـا من قـارات الدنيا الخـمس من أجل تنوير المشـاهد وتثقيفه والترفيه عنه، وبدلا من أن نسـعد بهذا التدفق الإعلامى غير المسبوق، نفاجـأ بأصوات بمنع الدش، وتدميره وتحريمه!

لقد نسى أصـحـاب هذه الأصـوات هذه الحـقيـقة، وتذكروا فقط - أن هناك قناة أو قناتين تقدم أفلاما هابطه وسارعوا بمنـع [الدش] من الأندية بحـجـة حـماية ديننا وتقـاليدنا، وكأن النادى يستطيع أن يعرض هذه الأفـلام على الاعضـاء ويترك عشـرات القنوات الأخرى التى لا خلاف على برامجها؟

إن هواة مشاهدة الأفلام الخارجة يحرصون على مشاهدتها داخل غرف مغلقة وبعيدا عن العيون وبالتالى فإنهم ليسوا فى حاجة إلى البحث عن تلك الأفلام - أن وجدت - داخل النادى ووسط عشرات من الأعضاء.

لقد كنا نشكو - خلال سنوات الانغلاق - من ندرة المعلومات وافتقارنا لما يجرى ويقال فى العالم من حولنا، والمضحك أننا - فى زمن الانفتاح - نسمع عن محافظين فى دمياط وقنا وغيرهما يحاولون اعادتنا إلى هذا الإنغلاق الذى تخلصنا منه إلى الإبد، ليس هذا فقط بل سمعنا عن أحد المحامين - المفترض فيه احترامه لحقوق الإنسان وأولها حق المعرفة وحق حريته الشخصية فى مشاهده ما يريد والاستماع إلى ما يحب مادام لا يزعج أحدا بهذه المشاهدة - يسارع ويقيم الدعوى القضائية بهدف تدمير [الدش] وتجريمه وتحريمه!

إذا كان من حق هذا المحامى أن يرفع هذه الدعوى الغريبة، كحق ديمقراطى يجب احترامه، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسادة المحافظين، فالمحافظ - أى محافظ - لا يرأس دولة داخل الدولة ، بمعنى أن هناك قضايا عامة متفقا عليها لا يملك المحافظ تجاهلها.. فالدولة فتحت أبوابها ونوافذها على العالم كسياسة تحترم حق المواطن فى التنقل والتعرف على ما يجرى فى العالم، وليس من حق المحافظ – أذن - أن يحاول اغلاق تلك النوافذ عن طريق اصدار فرمانه الرجعى والمضاد لأبسط حقوق الإنسان.. وإذا كان هذا المحافظ يرفض أن

يتعرف على ما يجرى فى العالم، مكتفيا بمعلوماتها الحالية، فهذا شأنه وحده، أما أن يحاول أن يفرض الجهل على غيره فهذا ما لايجب على الحكومة السكوت عليه ويجب على الدكتور عاطف صدقى أن يلغى هذا [الفرمان]ويسمح للأندية بتقديم خدمة إعلامية لا تقدر بثمن للأعضاء الذين لايملكون المال اللازم لشراء [الدش] كما اتمنى أن أتى اليوم الذى يصبح فيه ثمن الدش فى متناول كل أسرة كى تتاح لها هذه الخدمة الإعلاعية التى لا تقدر بثمن.

# قرارات وزارية
# وراء الكارثـــة الســـينمائيـة

آخر عمود ـ

**أكد** الأستاذ يوسف عثمان - نقيب السينمائيين - أن عدد دور السينما فى الخمسينات كان نحو ٦٠٠ دار عرض، وأن العدد أصبح الآن نحو ١٣٠ فقط رغم أن عدد السكان زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف على ما كان عليه فى الخمسينات!

معنى هذا - ببساطة شديدة - أن سياسة التأميم، واغتصاب أملاك وممتلكات الأفراد والعائلات والشركات الخاصة وتحويلها - بجرة قلم - إلى الغول الذى أطلقوا عليه اسم: «القطاع العام» هى - أى سياسة التأميم - المسئولة الأولى عن تهدم، وتصدع وتقلص دور السينما فى مصر.

فقبل تلك السياسة.. كان القطاع الخاص هو الذى يستثمر أمواله فى بناء وتملك وإدارة تلك الدور فى كل حى وفى كل مدينة فى مصر، ثم توقف هذا كله بعد أن استولت الدولة على ممتلكات الأفراد والشركات الخاصة - ومنها دور السينما والاستديوهات والمعامل - وحولتها إلى عزبة لجيش الموظفين والمرتزقة فى وزارة الثقافة ومؤسساتها ومراكزها وهيئاتها وصناديقها، فكانت النتيجة الطبيعية لهذا الاهمال والنهب واللامبالاة هو تدهور الاستديوهات، وتخلف المعامل، وتقلص عدد دور السينما إلى ١٣٠ فقط لا غير، معظمها لا يصلح للآدميين!

كانت كبريات شركات السينما العالمية - مثل «مترو جولدوين ماير» و«فوكس للقرن العشرين» - تحرص على بناء

أفخم دور عرض سينمائي في العاصمة المصرية والإسكندرية لعرض أحدث وأقوى أفلامها في نفس الوقت الذي تعرضها فيه في الولايات المتحدة الأمريكية! وهذا ما شجع القطاع الخاص المصرى على أن ينافس تلك الشركات الأمريكية وأنشأ بالفعل العديد من دور السينما في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد كانت مملوكة لأفراد وعائلات ركزت نشاطها في بناء وإدارة دور العرض الحديثة التى لا تقل جمالا وأناقة وحسن إدارة عن «مترو» و«كايرو». الذين عاشوا تلك الفترة يتذكرون فخامة ونظافة تلك الدور، ويتحسرون - بالقطع - على ما آلت إليه الآن من اهمال وسوء إدارة وامتهان لمن يدخلها أو يجازف بالجلوس فوق مقاعدها وهذا المصير المؤسف والمحزن - لم يكن مقصورا على دور السينما والمسارح والأستديوهات والمعامل المؤممة وحدها، وإنما امتد أيضا إلى البقية الباقية من ممتلكات القطاع الخاص بعد أن قرر أصحابها - والحق كله معهم - التوقف عن التجديد أو الترميم بعد أن تعلموا من القطاع العام ما تعلموه، وقلدوه!

قرارات تأميم الفن هي التى سمحت لأحد وزراء الثقافة السابقين بأن يصدر قرارا في سنة ١٩٧٤ يفرض على دور السينما أن تعرض الأفلام المصرية في الأعياد الدينية والقومية، كما فرض عليها أن تعطى أولوية - على مدار السنة - للفيلم المصرى بحيث لا يجوز عرض الأفلام الأجنبية مادامت هناك أفلام مصرية تغطى احتياجات دور العرض!

ونفس هذا القرار الكارثة، أعاد وزير ثقافة آخر تأكيده ودعمه وفرضه بقوة القانون بموجب القرار الوزارى رقم (٢٥٨) الذى أصدره سيادته فى ٧ سبتمبر ١٩٨٣!

إن هذا القرار - والقرار المكرر - يعتبر، فى تصورى، أخطر قرار فى تاريخ صناعة السينما، لأنه القرار الذى أعطى الفرصة الكبرى لمرضى وأسرى واقعية صناديق القمامة، لفرض أفلامهم الساقطة ونشر أحقادهم ضد الناجحين والمثقفين، وإثارة الفتن بين الطبقات، والتباهى بهذا كله أمام الجمهور الذى كان - قبل ظهور هذا القرار الوزارى الديكتاتورى - يتذوق الفن الجميل، ويتابع الموجات الجديدة والصيحات المبتكرة فى عالم السينما المحلية والعالمية - مما اضطر هذا الجمهور المثقف والواعى إلى الابتعاد - مرغما - عن دور السينما، بعد أن ابتعد عنها - أيضا - الفنانون الحقيقيون من الموهوبين والموهوبات واعتزلوا المهنة وتركوا السينما للمحظوظين والمحظوظات الذين أوصلوها - الآن - إلى الحضيض!

ولم يكن من المعقول - والحال هكذا - أن تقف شركات السينما العالمية مكتوفة الأيدى أمام الحرب التى أعلنتها مصر - بقراراتها الوزارية - على الأفلام الأجنبية، ومطاردة فكر وفن السينما العالمية وكان رد الفعل الطبيعى لهذه الشركات العالمية هو شطب اسم مصر من سوق أفلامها، بعد أن أصبح عرض هذه الأفلام محظورا فى أيام الأعياد الفرعونية والقبطية

والإسلامية والقومية والثورية والوطنية، وما أكثرها، وبشرط عدم توافر الأفلام المصرية الجاهزة للمشاهدة حيث تتمتع بأولوية العرض بحكم القرار الديكتاتورى... إياه!

السادة الوزراء السابقون الذين أصدروا قرارات تأميم الفن والفكر واستديوهات السينما ودور العرض، ثم أصدروا قرارات فرض عرض الأفلام المصرية على دور السينما - المملوكة للقطاع العام أو بقايا القطاع الخاص - كانوا يتوهمون أنهم يدعمون ويحمون صناعة السينما المصرية، لكن الحقيقة إن هذه القرارات - وغيرها - هى التى ساهمت وعجلت بكارثة السينما التى نتحدث عنها فى هذه الأيام فالفن لا يمكن تأميمه. والقطاع العام لا يمكن أن يكشف عن الموهبة أو ينميها أو يحميها. فالفنان الحقيقى لا يتحمل الروتين الحكومى، ولا يقبله، ولا يطيقه. فالفن بلا حرية ليس فنا، وإنما يكون زيفا. وعندما يطمئن الزائفون إلى أنهم يلقون العناية والرعاية من وزارة الثقافة فإنهم يضمنون الاستمرارية فى تقديم أفشل الفنون، ويجدون لها أفخم دور العرض، ويفرضونها على الجمهور لأسابيع وشهور عديدة مادام أصحاب هذه الأفلام الفاشلة من الفنانين الواصلين والمؤثرين والأسخياء!

عندما كانت دور السينما مملوكة للأفراد والشركات الخاصة ، كان من المستحيل أن يوافق الملاك على عرض أفلام تافهة وساقطة خوفا من عدم اقبال الجمهور على مشاهدتها، أما بعد أن استولت وزارة الثقافة على دور السينما وسلمتها

لموظفين معدومي الأمانة، أصبح من السهل على أى منتج أو منتجة أن يحجز، أو تحجز، كل دور السينما فى مصر لعرض هذا الفيلم أو ذاك ولأسابيع عديدة بصرف النظر عن أقبال جمهور المشاهدين أو ابتعادهم! المهم فقط بالنسبة للنجم «الكبير» أو للنجمة «العملاقة» ـ هو أن يعلن فى أجهزة الإعلام أن فيلم هذا، أو فيلم تلك. لايزال معروضا للشهر العاشر أو للسنة الثانية! ولم يكتف ناهبو وزارة الثقافة ومغتصبو دور السينما بما يتقاضونه من هذا المنتج أو تلك المنتجة لفرض أفلامهم الساقطة على الجمهور الذى لا حول له ولا قوة. وإنما ضاعفوا من أرباحهم بالموافقة على عرض أفلام أجنبية ساقطة وفاشلة، فى حالة عدم وجود أفلام مصرية جاهزة للعرض طبقا للقانون، وهى الأفلام التى اشتراها مستوردو وموزعو الأفلام الأجنبية بأرخص الأسعار، من السند والهند وبلاد تركب الأفيال لتزيد من انصراف الجمهور عن دور السينما التى كان يعشقها فى الماضى عندما كانت دور السينما المصرية تنافس دور السينما فى أمريكا وأوروبا على عرض أحدث الأفلام وأقواها وأجملها فى وقت واحد.

إن أفدح خطأ يمكن أن يقع فيه وزير الثقافة ـ الفنان فاروق حسنى ـ هو أن يواصل محاولته فى إقناع رئيس الوزراء للسماح له بالاحتفاظ بملكية أصول الاستديوهات والمعامل ودور العرض ويسمح فقط للقطاع الخاص بحق الاستغلال عن طريق انشاء شركات تهيمن عليها وزارة الثقافة عن طريق احتفاظها بتلك الأصول إن على وزير الثقافة أن

يحترم القرار الذى سبق أن أعلنه - منذ فترة - فى مهرجان الإسكندرية للسينما ويسحب يده، ويد وزارته، ويد صندوقها المشبوه، من السينما واستديوهاتها ومعاملها وتمويل انتاجها وبناء وترميم دور عرضها!

على وزير الثقافة أن يترك السينما للقطاع الخاص وحده لا شأن لوزارة الثقافة أو هيئاتها أو صناديقها بهذه الصناعة من قريب أو بعيد عليها أن تعرض كل ما اغتصبته من الأفراد والشركات - من استديوهات ومسارح وعقارات ودور عرض للبيع. وبعد ذلك لا شأن لهذه الوزارة بهذا النشاط الذى لولاها لما فسد كما فسد، ولما سقط وأفلس وتراجع كحاله الآن.

يمكن أن تتدخل وزارة الثقافة وتنص فى عقود البيع على الالتزام بممارسة نفس النشاط وعدم تغييره لفترة طويلة قادمة، وبذلك تنتهى علاقة الوزارة بما كانت تغتصبه وتضع أيديها وأقدامها فوق أنفاسه طوال العقود العديدة الماضية.

إن لدى وزارة الثقافة مهام جسيمة أخرى أتمنى أن يتفرغ وزيرها لها. لديها الآثار التى لا تقدر بثمن - فرعونية وقبطية واسلامية - ليحافظ عليها من السرقات المنظمة، ويطهر مكاتبها من «شيوخ المنصر» الذين نسمع عن فتوحاتهم ونشاطهم بين الحين والحين بمناسبة اكتشاف سرقة آثار وتهريبها إلى قارات الدنيا الخمس! لدى الوزارة المتاحف التى تتهاوى وتحتاج إلى ترميم وإصلاحات وصيانة لا تتوقف. لديها الكتاب الذى يحتاج إلى الدعم المادى والأدبى حتى

يمكن أن يصبح فى متناول كل يد. ولدى وزارة الثقافة - أيضا - الفنون الأخرى مثل التشكيلية والشعبية وغيرها التى تحتاج إلى الدعم المتواصل والاهتمام الذى لا يتوقف للكشف عن مئات الموهوبين من النشء والأخذ بأيديهم وتعليمهم فى المدارس والمعاهد والكليات الفنية المتخصصة.

إن النشاط الفنى والثقافى بمختلف أنواعه وأشكاله مثل الموسيقى والرسم والنحت والغناء اختفى تماما من مدارسنا الابتدائية والاعدادية والثانوية وكذلك الجامعات ويا حبذا لو انتقلت ملايين الجنيهات التى تخصصها وزارة الثقافة لصندوقها العجيب إلى وزارة التربية والتعليم للصرف منها على تلك الأنشطة التى كانت موجودة فى مدارسنا فى الماضى البعيد.

هذه بعض المهام التى يجب أن تتفرغ وزارة الثقافة لها، بعيدا عن السينما وصناعتها ومشاكلها. فهذه مهمة القطاع الخاص الذى كان يقوم بها - فى الماضى البعيد - على أكمل وجه وقبل أن يظهر فى الدنيا شىء اسمه وزارة الثقافة!

إن الحل الوحيد لإنقاذ صناعة السينما من الهاوية التى انزلقت إليها هو أبعاد وزارة الثقافة - وبالذات صناديقها ومكاتبها المتخصصة - عن تلك الصناعة. ولن يتحقق هذا مادام وزير الثقافة الفنان فاروق حسنى لايزال يحلم بأن تتولى وزارته - عن طريق صندوقها العجيب - انتاج ما يسمى بالأفلام السوبر التى تريدها الدولة! إن نجاح فاروق حسنى فى تنفيذ

هذه الفكرة سيكون أشبه بمسمار حجا الذى سيعيد «ريمة إلى عادتها القديمة» مرة أخرى وليسمح لى وزير الثقافة أن أقول له إن القطاع الخاص لا يقل وطنية أو حماسا عن الدولة لانتاج هذه الأفلام السوبر التى يتحدث عنها. هل نسى الفنان وزير الثقافة أن الفيلم العظيم «الناصر صلاح الدين» كان من إنتاج الفنانة الكبيرة الراحلة آسيا، وإن الفيلم العظيم الثانى: «واسلاماه» كان من إنتاج رمسيس نجيب، والاثنان - آسيا ورمسيس نجيب - كانا يصرفان من حر أموالهما، ولا علاقة لهما بوزارة الثقافة من قريب أو بعيد إن القطاع الخاص هو وحده القادر على انتاج الأفلام السوبر، لأنه يعرف جيدا إن الفيلم الفاشل لن يجد إقبالا من الجمهور وبالتالى لن يحقق أرباحا الذى يطلبه القطاع الخاص - فقط - هو أن تعاد إليه الفرصة مرة أخرى لإدارة وتنمية واستثمار صناعة للسينما - من الألف إلى إلياء - لينتج ويبدع ويتفوق ويسترد للسينما المصرية الأسواق المحلية والعربية والعالمية إن لم يكن اليوم ففى الغد القريب جدا. كلمة أخيرة..

إذا أراد الفنانون السينمائيون انقاذ صناعتهم. حقيقة. فعليهم أن يعتمدوا على أنفسهم. فالفنان الذى يتقاضى مئات الألوف من الجنيهات فى الفيلم الواحد يستطيع - بمفرده أو بمشاركة عدد من زملائه الفنانين الأثرياء - أن يبنى أستديو، ويقيم معملا. وينتج فيلما. ويعرضه فى دار العرض التى انشاها من ارباحه الطائلة.

كما كان يفعل كل نجوم السينما فى الماضى، على الرغم من أن فنان الماضى كان يتقاضى واحدا من مائة - أو من ألف - مما يتقاضاه كبار نجوم ونجمات اليوم. رغم الفارق الكبير فى الموهبة والالتزام والإبداع بين فنانى الماضى العظام وفنانى اليوم!

لقد سمعت إن هناك من يتقاضى - فى الفيلم الواحد - نحو مليون جنيه. ولا اعتراض لى أو لغيرى على ذلك، ولكن الغريب فقط هو أن هؤلاء النجوم والنجمات الذين يربحون الملايين لا يستثمرون ملايينهم فى صناعة السينما ورأيناهم يستثمرونها فى شراء - العمارات والشقق والمنتجعات والعزب والمطاعم وعلب الليل واقتناء التحف والأنتيكات، فما نفس الوقت الذى يتباكون فيه على السينما ودور العرض المتقلصة، والمعامل البدائية. والأستديوهات المتخلفة، ويطالبون وزير الثقافة بالصرف - من مال الشعب - على هذا كله، وإلا أرهبوه ولعنوه واتهموه بأنه. عدو السينما!

المطلوب من الفنان فاروق حسنى الصمود فى مواجهة التتار، حتى لا يضمه التاريخ إلى زملائه الوزراء السابقين ارباب القرارات العجيبة!

# «الواقعيـــــة»
# المفتـــــرى عليهـــــا!

**لست** وحدى الذى يهوى مشاهدة الأفلام المصرية القديمة، فى نفس الوقت الذى ينفر فيه من مشاهدة الغالبية العظمى من أفلامنا الحديثة.
لقد اكتشفت أن كل من أعرفهم يشاركوننى هواية القديم، والنفور من معظم الجديد!

أسباب ذلك.. كثيرة ومتعددة، منها على سبيل المثال:

كانت الأفلام القديمة تقدم لنا المجتمع المصرى فى الصورة التى نتمناها له. قد تكون هناك مبالغة - من المؤلف والمخرج والممثلين - فى «مثالية» المجتمع الذى يقدمونه، ولكن ذلك المبالغة كانت مطلوبة - فى تصورى - لإقناع المشاهد بضرورة الأخذ بالإيجابيات والابتعاد عن السلبيات. ففن السينما هو فن خيالى، غير واقعى، وبالتالى فلا بأس من المبالغة فى المثاليات ما دام الهدف - فى النهاية - هو ترسيخ مبادىء، وتقاليد، وعادات، قد لا تكون كلها موجودة بالفعل ولكن الإصرار عليها - فيلمًا بعد آخر - يتيح للمشاهد أن يلتفت إليها، وأن يتعود عليها، فيأخذ بها فى حياته ومعاملاته وعلاقاته.

كان الفيلم القديم يقدم الخطأ، فى نفس الوقت الذى يطرح فيه الصواب. فالفيلم يسلط الأضواء على الانحراف، ولكن طريق الانحراف كان - عادة - قصيرًا يقود من يسير فيه إلى العقاب الذى لا مفر منه، ويفرضه القانون السماوى والقانون الوضعى.. معًا.

المجتمع المصرى فى الفيلم القديم، كان يهتم بالتأكيد على حرص المواطن على حقوقه، والتزامه - فى نفس الوقت - بواجباته. فالصغير - فى مجتمع السينما القديمة - يحترم الكبير. يحترم القانون. يحترم القيم والعادات والتقاليد المتوارثة جيلا بعد جيل. يحترم الملكية العامة والملكية الخاصة. الغنى يعطف على الفقير. القوى لا يعتدى على الضعيف. النظافة كانت واضحة وظاهرة فى كل مشهد. منزل الرجل الفقير المكون من غرفة واحدة كان - رغم بساطته - نظيفا. الممثلون - الكبار والصغار - كانوا يحرصون على نظافتهم وأناقتهم حتى لو كانت الأداور التى يقومون بها تتطلب ارتداء الملابس الممزقة أو المهلهلة.

السينما القديمة كانت حريصة على أن تعطى للمشاهدين القدوة. بطل الفيلم كان مهذبًا فى حديثه، رشيقًا، انيقًا، رياضيًا، يتمنى كل مشاهد أن يكون مثله، وكان يقلده فى كل ما يقوم به. نفس الشئ يقال - أيضًا - عن بطلات السينما القديمة اللاتى نستمتع بمشاهدتهن فى أفلامهن القديمة جدًا، مرات ومرات.

إن مقارنة نجوم السينما القديمة بنجوم السينما الحديثة سيكون - بالقطع - فى صالح الأوائل. حقيقة إن هناك العديد من كبار الفنانين والفنانات الذين نعتز بهم وهم من أسميهم: بالحرس القديم، ولكن حقيقة - أيضًا - أن هناك الأغلبية التى تسللت إلى عالم السينما بحثًا عن العمل والاسترزاق، فى غفلة من الفن والذوق والموهبة!

السينما القديمة كانت تزهو وتتباهى بمواهب ووسامة ولباقة وهيبة وقوة حضور عشرات من نجومنا الرجال أمثال: أنور وجدى، وأحمد سالم، وعماد حمدى، ومحسن سرحان، ومحمود المليجى، وإسماعيل يس، وفريد شوقى، وكمال الشناوى، ومحمد عبد الوهاب، وفريد الأطرش، وعبد الحليم حافظ، وعمر الشريف، وأحمد رمزى، وشكرى سرحان، ورشدى أباظة، وحسين صدقى، ويوسف وهبى، وسراج منير، وأحمد علام، ونجيب الريحانى، وزكى رستم، وسليمان نجيب، وحسين رياض، و.. و.. إلى آخر الأسماء التى يصعب حصرها فى هذه المساحة.

السينما القديمة كانت لا تتساهل فى مواصفات نجمة الجماهير. فلا أحد ينسى رقة وجمال وموهبة ورشاقة وأناقة، عشرات من نجمات السينما والمسرح أمثال: ليلى مراد، راقية إبراهيم، شادية، ليلى فوزى، فاتن حمامة، صباح، ماجدة، زهرة العلا، أمينة رزق، كاميليا، سعاد حسنى، نادية لطفى، تحية كاريوكا، سامية جمال، و.. و.. إلى آخر القائمة من أسماء النجمات اللاتى لا تنسى.

كانت حلقة النجاح - فى الماضى - تكتمل بالقصة الراقية، وبالسيناريو المقنع، وبالإخراج المتقن، وبالمشاهد المبهرة التى تقدم كل ما هو جميل ونظيف فى حياتنا أو فى الحياة المثالية التى نحلم بها ونتمناها.

وشتان الفارق بين هذه المواصفات كلها، وبين ما تقدمه السينما المصرية من أفلام لا هم لها غير تقديم البشاعة،

والوقاحة، والسوقية، وبذاءة الشتائم والاستهزاء بالقيم والتقاليد والعادات، بزعم أن هذه الصفات كلها - وغيرها - هى الواقعية الحقيقية للمجتمع!

تحت شعار الواقعية.. فتحت السينما المصرية أبوابها لاستقبال كل من هب ودب من كُتاب قصص معقدين نفسيًا، جاءوا إلى الدنيا من أجل تحطيم الناجحين، وتشويه المتفوقين، والتشكيك فى مصادر ثروات الأثرياء وعدم التفرقة بين الحرامى والعصامى، أو بين الفاسد الذى جمع ثروته من حرام، والصالح الذى كسب كل جنيه من ثروته بالحلال! إن نظرة واحدة إلى سلسلة الأفلام التى أنتجت خلال العقود القليلة الأخيرة، نجد أن قصصها ترسخ هذه المعانى كلها، وتدعو إلى تقليب الطبقات بعضها على بعض، بحيث يكره الفقير الغنى، ويحقد الفاشل على الناجح، ويستهزئ الجاهل بالعالم، ويتطاول الأدعياء على الموهوبين والمبدعين، بزعم أن الأخلاق الحسنة والشرف والأمانة والطهارة والإخلاص والإيمان، هى صفات مقصورة فقط على: الفقير والجاهل والفاشل، بينما يُحرم منها الغنى والمتعلم والناجح والموهوب!

وتحت شعار الواقعية - أيضًا - لع مخرجون يعشقون البوية السوداء يلطخون بها كل شئ وأى شئ فالواقعية - كما تطبقها هذه النوعية من المخرجين - هى تركيز الكاميرا على فضح «الأساليب الملتوية والجرائم» التى يتبعها، ويرتكبها، كل الذين تفوقوا وعملوا ونجحوا وحققوا ثروات! فمن رأى هؤلاء السادة المخرجين أن التركيز على هذه الأساليب وتلك الجرائم

يعطى «النكهة» ويحقق «الإثارة» المطلوبتين لجذب المشاهد إلى شباك بيع التذاكر! فالغنى - فى رأى هؤلاء السادة - لابد أن يتاجر فى المحرمات والمخدرات، ولابد أن يسهر ويسكر ويعربد كل ليلة مع الراقصات، ولابد - أيضًا - أن يكون وحشا ولصا وقاتلا وخائنا وقوادًا حتى يحقق النجاح الذى حققه والثروة التى جمعها والشهرة التى حصل عليها!

وتحت شعار الواقعية المفترى عليها، تسلل إلى السينما المصرية منتجون جمعوا ثرواتهم من الاتجار فى المهربات واستثمروها فى السينما بهدف «غسل أموالهم القذرة»!

وتسلل إليها - كذلك - ممثلات يتصورن أن القبح هو أهم ما يميز المرأة المصرية، وبالتالى يجب على البطلة أن تكون دميمة، قصيرة، منتفخة، سليطة اللسان، بذيئة الحركات، إلى آخر مواصفات ما نسمعه ونراه!

كما تسلل إليها - أيضًا - ممثلون يمكن أن يعملوا فى أى مهنة ما عدا الفن، ورغم ذلك أصبح بعضهم يلعب أدوار البطولة فى أفلام لا هدف لها غير تعليم الجيل الجديد كيف يدمن المخدرات، وكيف ينصب على الناس، وكيف يشتم بألفاظ يعاقب عليها القانون، ويسرق ويقتل ويكفر بكل شئ وأى شئ، بزعم أن هذه هى الواقعية كما يفهمونها!

هذه النوعيات غير السوية أصبحت - للأسف الشديد - صاحبة الصوت العالى والمؤثر فى صناعة السينما المنكوبة. وإلى جانب هذه النوعية تقف القلة من نجومنا ونجماتنا

الحقيقيين الذين نعتز بهم كل الاعتزاز، لا حول لهم ولا قوة! إنهم - كما قلت - أشبه «بالحرس القديم» الذى لا يزال يدافع - بالبقية الباقية من قوته - عن الفن المصرى، والسينما المصرية، والفنان المصرى، والمؤلف المصرى، والمخرج المصرى، ضد تلك الهجمة الشرسة من العاطلين غير الموهوبين الذين أصبحوا يتصدرون الصفوف الأولى، ويسيطرون - للأسف - على صناعة السينما! •

إن المشكلة - فى رأيى - أن هناك قـــوى تقف وراء هذه الكارثة بهدف القضاء النهائى على السينما - بصفة خاصة - وباقى الفنون الأخرى، بصفة عامة، حتى يتم إغلاق النوافذ وإحكام الإظلام! الواهمون - وحدهم - هم الذين يتصورون انه ليس فى الإمكان أبدع مما هو كائن، ويتوهمون - أيضًا - أن صناعة السينما بخير وأن الفنون والآداب لا خوف عليهما، ولا خطر يحدق بهما! هذا الوهم الكاذب يجب كشفه! لعل وعسى نتنبه إليه ونعمل على إنقاذ فنوننا من أخطار «طيور الظلام»!

قبل سنوات.. كان العمل بالتمثيل يمثل أحد أهم أهداف وأحلام نسبة لا بأس بها من الشباب المصرى، من الجنسين. إننى أعتقد أن هذا الهدف تقهقر - الآن - إلى ذيل قائمة اهتمامات الفتى المصرى أو الفتاة المصرية، والدليل على ذلك هو ما نراه من نوعيات رديئة لما يطلق عليها إسم: «الوجوه الجديدة»! وهناك العديد من الأسباب وراء هذا الابتعاد عن الفن، أهمها: الجو العام الذى تمرح فيه «طيور الظلام» بلا ضابط أو رابط، إلى جانب عدم تشجيع شبابنا على حب الفن

وممارسته فى المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية كما كان حالنا فى الماضى البعيد والقريب.

وإلى ان يتـحـقق هذا كله، فـإننى أتمنى لو أن الحرس القديم تصـدى لتلك النوعيـة الرديئة التى تسللت إلى صناعة السينما، بحيث يعود إلينا وجهها الحقيقى القديم عندما كانت السـينمـا فنًا راقـيًا يفـخـر الآباء والأمـهـات بأبنائهم وبناتهم الفنانين والفنانات.

والدعوة مفتوحة للرأى والرأى الآخر.

# الواقعية الدميمة !

**استمرارا** لقضية تدهور فنون السينما ومسلسلات التليفزيون والمسرح، وصلتني الرسالة التالية من الكاتب المعروف الأستاذ أنورَ عبدالله:

– (أثار اهتمامي ما قرأته في «آخر عمود» عن الفرق بين أفلام زمان وأفلام اليوم، لا بحكم أنني قارىء فقط، أو صحفي وناقد مخضرم وحسب، بل لأنني أيضا مؤلف ومنتج وعاصرت أجيال العمالقة، وترحمت عليهم في زمن الأقزام، وعايشت ذلك العهد الجميل للرومانسية، كما عايشت كذلك هذا الزمن الرديء الذي وعدنا بأن مصر ستكون كلها خضرة ومدائن، فأصبحت - كلها - قرى كبيرة، يتسع فيها الجدب وتقل الخضرة، ويزداد فيها النسل ويقل الخير!

وكناتج منطقي، انحدرت الأذواق، وانعدمت القيمة، وانزوت الفروسية في غربة القيم، وباتت ثروات مصر منهوبة لأنها بلا صاحب، والإنتاج متواكلا لأنه بلا رقابة، والتعليم مخنوقا بكثرة العدد وفقر العدة، والصحافة وظيفة يدخلونها من نفق القوى العاملة في غيبة المواهب!

وهبوط مستوى الأفلام - يا عزيزي - كهبوط مستوى الأخلاق والأذواق، ليس سببا ولكنه نتيجة. فالسينما صورة المجتمع، وابنة الحاضر، فأين الرومانسية في هذا الحاضر؟! وأين النقاء في احترام الصغير للكبير إلا استثناء من القاعدة السائدة؟

الواقعية ليست عيبا فى السينما، ولكن العيب فى الإسفاف والاستخفاف بعقلية الناس، واستغلال العيوب بدلا من ايجاد الحلول وجدية التناول، ولقد امتعنا عمالقة المخرجين بافلام الواقعية من قبل، كصلاح ابو سيف مثلا، بافلام مثل: «الزوجة الثانية» و«شباب إمرأة» وغيرهما كثير. ولكن السينما زمان كانت تعبر عن ذوق متلقيها، فى عصر لم يكن فيه تليفزيون ولا فيديو ولا متفرج خليجى محروم من المتعة الوقتية مثل هذه الأيام الغريبة. أضف إلى ذلك أحزان صناعة السينما بين اهمال الدولة لها، ورسوم الجمارك والضرائب وتقلص دور العرض إلى ٢٥٪، وبين شروط موزعى الأفلام الذين لا يريدون افلاما إلا للفيديو فقط، ودخول منتجين من تجار أدوات الكهرباء، وغيرهم، لإنتاج الأفلام بالدستة! وهناك - أيضا - الرقابة التى تمنح وتمنّع بغير صلاحية ثقافية! لقد غطت «أخبار اليوم» مشكورة هذا التراجع الرقابى ضد الإبداع، ولكن أين الأثر لهذه الحملة العظيمة؟!

من قبيل المثال.. قدمت سيناريو فيلم «الرهائن» إلى الرقابة، بعد أن قبلته وأشادت به لجان القراءة فى معظم شركات الإنتاج والتوزيع السينمائى - عامة وخاصة - وهو يدور حول قصة اختطاف طائرة مصرية، ويفضح التوجهات للإرهابيين والذين يشجعونهم ويمدونهم بالمال والسلاح، خلال دراما رفيعة المستوى، ولكن الرقابة رفضت السيناريو بحجة «عدم موافقة جهات الأمن»! لماذا.. لم يقل أحد شيئا خلال عام ونصف تقريبا. وقد أرسلت - أخيرا - شكوى إلى رئيس الوزراء

ووزيرى الداخلية والثقافة طالبا معرفة السبب فى رفض فيلم يستحق الدعم والتشجيع، وليس فيه ما يسىء إلى أحد، وفى عهد حرية الرأى وتشجيع الإبداع، واختطاف طائرة مصرية ليس خيالا، فقد وقعت ثلاث حوادث اختطاف طائرات مصرية، ومازلت فى انتظار أن أعرف لماذا يمنع؟!

إن السينما المصرية لم تعد مثلها زمان.. لأن كل شىء لم يعد مثلما كان.. حتى أكثر نجوم السينما - وبالأخص نجماتها - اللاتى تؤهلهن اختيارات لا تدخل فيها القدرات، بقدر ماتفرضها شروط الموزعين، وطبول بعض المجلات! ففى خلال أكثر من ربع قرن، لم تنجب الشاشات أبطالا للأدوار الأولى. أرجوك أن تعدهم على أصابعك حتى تتأكد من قولى.. رغم أن مصر فيها أكثر من ٦٠ مليون بنى آدم؟

انتهت رسالة الأستاذ أنور عبدالله، وهى - كما أعتقد - جاءت حافلة بالأسباب التى أدت إلى هذا التدهور المخيف فى فن السينما والمسرح وأفلام ومسلسلات التليفزيون، الذى أصبح سداحا مداحا لكل جاهل، وكل فاشل، وكل دميم، وكل مدع، وكل شمطاء تتصور نفسها ست الحسن والجمال!

ومن حق الكاتب المعروف أنور عبدالله أن يغضب ويثور بعد أن رفضت الرقابة التابعة لوزير فنان مثل فاروق حسنى سيناريو فيلم «الرهائن». فالكاتب يريد أن يخرج السينما المصرية من أفلام المقاولات، الكهربائية، لعل وعسى يتشجع الآخرون ويسيروا على نهجه، لتعود للسينما المصرية أمجادها القديمة.

ولا يختلف أحد مع ملاحظة الأستاذ أنور عبدالله عن انقراض نجوم ونجمات الأدوار الأولى، وحتى هؤلاء وأولئك الذين يعدون على أصابع اليد الواحد مضى بهم الآن قطار العمر ولم يعد واحد - أو واحدة - منهم يصلح الأدوار البطولة. وهذا طبيعى مع الواقعية الدميمة التى نراها وننفر منها. وفيما عدا ذلك فإن غالبية من نراهم على الشاشة لا علاقة لهم شكلا وموضوعا بهذا الفن الذى كان جميلا!

# عودة للواقعية المفترى عليها

**كتبت** في الأسبوع الماضي عن «الواقعية» البشعة التي دأبت سينما المقاولات على تقديمها في أفلامها، مما أفقد السينما المصرية أية مصداقية، فتقهقرت إلى الوراء، وأصبح هواة مشاهدة الأفلام السينمائية - وأنا أحدهم - ينفرون من الغالبية العظمى من الأفلام الحديثة، ويعيدون مشاهدة الأفلام القديمة، والقديمة جدا، التي تسعدنا مشاهدتها، وتسعدنا أكثر أننا نعيش - في الخيال - قضايا المجتمع المصري القديم بكل قيمه وعاداته وتقاليده التي كنا نتفاخر بها، وأصبحنا نترحم - الآن - عليها.

وتعليقا على هذا المقال، وصلتني رسائل عديدة من فنانين ومثقفين وزملاء صحفيين، اخترت من بينها - للنشر في هذا العدد - رسالة من زميلنا الشاب الناقد الفني الأستاذ صلاح سعد، تحت عنوان: «نجوم من ورق.. بلا مواهب»، وتقول:

(أثار أستاذنا الكبير إبراهيم سعده - كعادته دائما - قضية على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة لما لها من تأثيرات وانعكاسات بالإيجاب والسلب على المجتمع وعاداته وقيمه وتقاليده، وأيضا على حاضره ومستقبله. لقد تطرق أستاذنا الكبير إلى «الفن» والبوية السوداء التي أصبحت تلطخ وجهه، وانعكست بالتالي على وسائله المتعددة من مسرح وسينما وتليفزيون، وعلى أدواته من نجوم ومؤلفين ومخرجين، وكانت النتيجة هي ما نراه ونسمعه على الشاشة، كبيرة كانت أو صغيرة - من «واقعية» أصابت المشاهدين بالتشاؤم والإحباط من واقعهم هم الذي يرونه - الآن - بمنظار أسود!

ولم يكتف أستاذنا الكبير بطرح القضية بل وجه الدعوة للمشاركة بالرأى والرأى الآخر لبحث أبعادها والتطرق إلى جوانبها المتعددة والمتشابكة، من أجل وضع حلول لها تساهم فى إنقاذ الفن من «طيور الظلام» وتعيد له وجهه الذى كان - فى يوم ما، وزمن ما - مشرقا ومتألقا.

وبحكم عملى كصحفى قريب من الأحداث الفنية، أتفق - تماما - مع وجهة نظر الأستاذ إبراهيم سعده التى تجعله يحبذ رؤية الأفلام المصرية القديمة، وأعتقد أن الغالبية العظمى من المشاهدين يتفقون أيضا على «روعة» القديم من الأفلام، وعلى ما تتمتع به من «جاذبية» رغم كثرة عرضها على الشاشة، ولا أظن أن هذه الجاذبية وليدة الحنين إلى الماضى فقط، ولكنها تعود - أيضا - إلى القضايا التى كانت تعالجها هذه الأفلام وإلى النجوم المتألقة التى قامت ببطولتها، وقبل ذلك إلى المناخ الصحى الذى كان يسود الوسط الفنى فى ذلك الوقت، حيث اختفت الضغائن والأحقاد، ولم يكن لغير الحب والتآخى مكان يسمح لأدعياء الفن بالتوغل والانتشار. لقد كان الفن فى ذلك الزمن قلعة منيعة لا يقتحمها غير أصحاب المواهب والكفاءات فقط، وليس وسيلة للاسترزاق والشهرة وركوب «الزلكة» والإقامة فى الفيلات وأجنحة فنادق الخمس نجوم - كما يحدث الآن - وما خفى كان أعظم! وهذا يقودنا - بالتالى - إلى كيفية صناعة النجوم - إذا جاز التعبير - فى الوقت الحاضر، وهل اختيارهم يتم وفق قواعد وأصول تضع الفن فى المقام الأول، أو يأتى بناء على اعتبارات أخرى تخضع لشروط «الأمن

والمكانة»! ولتسمحوا لى بالقول أن بعض الصحف الفنية قد شاركت - بقصد أو بدون قصد - فى هذا التردى الذى تعانى منه الحياة الفنية، بتسليطها الأضواء - عمّال على بطّال - على نجوم أقل ما يمكن أن يقال عنهم إنهم «نجوم من ورق» تفتقر إلى الموهبة والدراسة، ولا تملك من مواهب فنية غير مظاهر الفتنة والإثارة، وكلما اتسعت وازدادت شعبية صاحبتها فى «شباك التذاكر»، والتسويق والأرصدة فى البنوك، ولا يخفى على أحد أن بعض الصحف الفنية - بفعل الأقلام التى تسطرها - تحولت عن دورها فى الإعلام وأصبحت بوقا للدعاية والمصالح الذاتية، وبدلا من أن ترتقى بذوق المشاهد وتنمى مداركه العقلية والإنسانية والجمالية، هبطت به إلى الحضيض!

ودعونا نكون أكثر صراحة ونعترف بأن هذه الصحف - للأسف الشديد - شاركت بدور فعال - وان كان بطريق غير مباشر - إلى انحدار المستوى الفنى إلى أسفل درك، بأبواقها «الدعائية» للنجوم المتلألئة فى سماء الفن الراقى. وما حدث للفيلم العالمى «غاندى» خير دليل على تدنى مستوى التذوق الفنى. فهذا الفيلم الذى حصد العديد من جوائز «أوسكار» لم يستمر عرضه فى دار السينما عندنا أكثر من أسبوع واحد، والعيب ليس فى الجمهور ولكن فى وسائل الاتصال التى لم تحاول أن ترتفع بذوقه عن «التوابل» بل جعلته متذوقا لها بصرف النظر عن أى قيم فنية أخرى!

وأين دور النقابات الفنية؟! يؤسفنى القول بأن هذا الدور اقتصر - حاليا - على مجرد «الجباية» وتحصيل الرسوم وتنمية

الموارد فقط، دون التطرق إلى القضية الأهم وهى الفن وكيف نعيد إليه الوجه المشرق الذى كان عليه. استثنى من ذلك نقابة السينمائيين التى تحاول من خلال نقيبها يوسف عثمان طرح قضية السينما ومناقشة أزمتها والبحث عن حلول لها، ولكن المحصلة فى النهاية مجرد توجهات على الورق، لأن الجهات المعنية التى تملك سلطة اتخاذ القرارات فى واد آخر! واكتفت نقابة الممثلين بدور «المتفرج» - دون تمثيل حقيقى - فى مسابقات الوجوه الجديدة، واصدار «التصاريح» لها.. وامتلأت الساحة بكل من هب ودب على حساب أصحاب المواهب التى توارت لأنها لا تجيد فن الشللية أو طرق الأبواب أو المشاركة فى الحفلات والسهرات، وأصبحت «العملة الرديئة» هى صاحبة الصولجان فى العملية الفنية والمتحكمة فى مقدراتها بداية من المؤلف ومرورا بالأبطال والمخرج وحتى دور العرض!

هذا المناخ «الردىء» - بالله عليكم - هل يستطيع أن يفرز «فنا» راقيا يدعو للتفاؤل ويبشر بمستقبل مشرق بلا احباطات؟! وإلى أن يسود مناخ آخر - بلا تلوث - دعونا نرفع القبعة «للفن القديم» إعزازا واحتراما لأصحابه، ولما قدموه).



انتهت رسالة الزميل الشاب صلاح سعد، وملاحظاتى على ما جاء فيها تتلخص فى الآتى:

* قبل أن أقرأ الرسالة كنت أتصور أن اعجابى بالأفلام القديمة يرجع إلى الشعر الأبيض الذى زحف إلى رأسى،

فبداهة أنه كلما مر العمر بنا.. إزداد حنيننا إلى الماضى وتصورنا أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان، ولكن إعجاب زميلى الشاب صلاح سعد بالفن القديم أكد لى أنه لا صراع - إذن - بين الأجيال، بل على العكس، هناك اتفاق بينها على الترحم على الفن القديم والجميل، تماما كاتفاقها على حجم الزهق، والسأم، والنفور، من الفن الحديث الردىء الذى يمارسه - الآن فى بلادنا - كل من لا علاقة له بهذا الفن!

* أوافق الزميل صلاح سعد على أن بعض أجهزة الإعلام المصرية - المرئية و المقروءة والمسموعة - لعبت، ولاتزال تلعب، دورا فى الهبوط بمستوى التذوق الفنى، عن طريق تقديم العناية والرعاية والدعاية لكل مدع ولكل مدعية أصبحا - فجأة - من النجوم الساطعة فى عالم الفن والإبداع، ولكن السؤال الآن هو: «على فرض أن جميع أجهزة الإعلام وقفت ضد هذا السقوط والتدنى، فهل سيجبر هذا الموقف مفترسى السينما المصرية على التوقف والامتناع عن ارتكاب جرائمهم ضد الفن الذى ينتسبون إليه ظلما وعدوانا وافتراء»؟! لا أعتقد.. فالمتابع لما يحدث الفن المصرى - على مدى العقود القليلة الماضية - يؤكد أن هناك إصرارا من جانب عناصر عديدة على امتهان هذا الفن الذى كان - فى الماضى - جميلا، محترما، ونظيفا! إن الخطر على الفن جاء اساسا من بعض الذين ينتسبون - ظلما - إلى هذا الفن: كتابة، و انتاجا، واخراجا، وتمثيلا.

# عشـــــاق الشـــــهرة

**فجـأة**

- وبدون سابق انذار - قرر أحد المحامين غير المعروفين أن يشكل لجنة يكون هو رئيسها وعضوها الوحيد، تتولى فرض الوصاية على الشعب المصرى، رغما عن أنفه وأنف من نصب نفسه للدفاع عنه!

بدأت الحكاية.. عندما لاحظ الأستاذ المحامى أن العمر يجرى به، دون أن يحقق ما كان يحلم به - فى شبابه - من شهرة ومجد ومال. فعلى الرغم من مرور عقود عديدة على تخرجه فى كلية الحقوق إلا أن سوء الحظ لازمه، وأبعد عنه أصحاب القضايا بدءا بالمخالفات البسيطة، مرورا على الجنح المعتادة، وانتهاء بالجرائم العظمى التى يصعب على أى محام ناشىء أن يفوز بالشهرة والمجد والمال ما لم يوكّل للدفاع عن كبار وعتاة المتورطين، وينجح - ببراعته وثقافته وحنكته القانونية - فى تبرئتهم مما نسب اليهم.

وكان الحل الوحيد أمام هذا المحامى، لتحقيق حلمه ونيل الشهرة المحروم منها، هو أن يكرر ما سبق لغيره فعله بحثا عن تلك الشهرة الهارية! فهناك عدد من المحامين الذين تخصصوا فى رفع دعاوى ضد المشاهير على أمل أن تنشر الصحف أسماء هؤلاء المحامين، بصرف النظر عن سخرية الرأى العام من تلك القضايا الغريبة والعجيبة. فمثلا هناك من رفع دعوى ضد رئيس الجمهورية لأنه لم يحضر حفل زفاف ابنة المحامى، على الرغم من توجيه بطاقة الدعوة إليه! وهناك

من رفع قضية ضد رئيس الوزراء لأنه لم يحدد موعدا لمقابلة صاحب الدعوى!

وكانت الصحف تنشر - فى البداية - سطورا عن هذه الدعاوى الطريفة والغريبة، بهدف تسلية القراء وتندرهم على الذين أقاموا تلك الدعاوى ضد المشاهير وكبار رجال الدولة، ولكن الصحف تنبهت - فيما بعد - إلى هدف تلك القلة من وراء رفع تلك الدعاوى، فقررت تجاهلها، أو النشر عنها دون ذكر أسماء عشاق الشهرة من السادة المحامين.

وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للقضية الغريبة التى رفعها - منذ أيام - المحامى غير المعروف، المقيم فى إحدى المدن البعيدة عن القاهرة، ضد إحدى الفنانات المعروفات. لقد ظل هذا المحامى يفكر، ويبحث، وينقب، عن قضية مثيرة يمكن رفعها ضد شخصية معروفة ومرموقة. إلى أن توصل - فى النهاية - إلى صورة نشرتها احدى المجلات الفنية المصرية، لفنانة سينمائية مشهورة، وجد فيها بغيته، وتصور أنها ستحقق هدفه!

الصورة المنشورة كانت لقطة من أحدث فيلم قامت ببطولته هذه الفنانة. واختارتها المجلة لتحتل غلاف أحد أعدادها الأخيرة، وهو الغلاف الذى لم يعجب الأستاذ المحامى، فقد وجد فى الصورة ما يشكل «جريمة» يعاقب عليها كل من كانت له صلة قريبة أو بعيدة.. بها!

سارع هذا الباحث عن الشهرة، إلى رفع قضية مستعجلة ضد الفنانة السينمائية، وضد صاحب المجلة، ورئيس تحريرها، والمصور الذى التقط الصورة، والعامل الذى قام بتحميض الفيلم، وسكرتير التحرير الذى صمم الغلاف، والمحرر الذى كتب عن الفيلم الجديد!

جاء فى الدعوى التى رفعها المحامى إياه، ما معناه: إن هؤلاء جميعا اشتركوا فى إرتكاب «جريمة لا تغتفر»، مع سبق الإصرار والترصد! فلقد «تامر» جميعهم على تعاليم الدين، وتجاهلوا تقاليد أهل القرية، وسمحوا بنشر صورة على غلاف المجلة للفنانة المعروفة وقد كشفت عن وجهها وكأن المطلوب من المجلة الفنية أن تنشر صورتها فى زى «الحجاب» أو «النقاب»! أو كأن على الصحف والمجلات المصرية أن تتوقف عن نشر صور الفتيات والسيدات باعتبار أن هذه الصور: «عورة»؟!

وكانت مفاجأة مؤسفة لكل من وصلته عريضة الدعوى المرفوعة عليه، ولكل من سمع أو قرأ عن هذه القضية الغريبة. والمرفوضة فى نفس الوقت.

لم يكن الأسف نتيجة الخوف من العقاب، فمن المؤكد أن القضاء المصرى ظل - وسيبقى دائما - بعيدا عن أهواء المغرضين والحالمين والباحثين عن الشهرة، وان القانون والدستور وفرا للمواطن حرياته وحقوقه كاملة، مادامت لا تمس - أو تتعارض - مع حريات وحقوق الآخرين، والصورة المنشورة - أساس القضية - هى صورة ليس فيها عرى أو اثارة، وهى

مـشـهـد من فـيلم أجـازته الرقـابة، وبـالتـالى فـلا خـوف على «المتهمين» من عدالة القضاء المصرى، وإنما جاء الأسف فقط.. من أن ينسب إلى المجتمع المصرى - والعالم يخطوا إلى القرن الواحـد والعـشـرين - مـثل هذه العـقليـة التى لا عـمل لـهـا، ولا شاغل يشغلها، غير اضـاعة وقتها ووقت غيرها.. فيما لا يفيد غير الحالمين باعادتنا مئات السنين إلى الوراء!

# الإتجـــــار بالفـــــن !

مع استمرار حملة «الواقعية المفترى عليها» فى السينما المصرية، تلقيت الرسالة التالية من الأستاذ عمرو الليثى نائب رئيس غرفة صناعة السينما شعبة الإنتاج:

- (أتابع باهتمام حملتكم للنهوض بصناعة السينما وإبراز مالها وما عليها، ولذا فإننى أؤكد أن من أهم أسباب تدهور هذه الصناعة هو ظهور بعض تجار الفن وهم - للأسف - أكثر تأثيرا من تجار المخدرات! إن تأثير تاجر الفن على الشباب أكثر وأعمق تأثيرا من تاجر السموم البيضاء والسوداء. ومن السهل التعريف بتاجر الفن. فهو ذلك الشخص الذى يستغل حاجات الناس ومشاكلهم تحت مُسمّى الترفيه والمتعة الفنية، ويبث سمومه ودسائسه داخل أعماله، فيؤدى إلى تشويه وجهات النظر الصحيحة عند المتلقى، وغرس بذور فاسدة داخل قيم المجتمع، وتوجيه الشباب إلى طريق الخطأ وإلغاء الوعى والمدارك الحسية عند المواطن. إن هدف تجار الفن هو الاستغلال فى سبيل الحصول على مكاسب مادية رخيصة. وهنا يجب أن تكون لنا وقفة. فتاجر المخدرات يوجه سمومه ويختار ضحاياه من فئة فاقدة الوعى وهى الفئة التى تهرب - باللاوعى - عن الواقع الذى تعيشه وترفضه، أما تاجر الفن فهو يوجه سمومه إلى جميع طبقات الشعب الواعية والواعدة، ولذا فإن تأثيره على المجتمع أشد بكثير جداً من تأثير زميله: تاجر المخدرات، وإن كان الاثنان يستحقان - فى رأيى - أقصى العقوبات فى القانون.

إن تجار الفن يستخدمون أسلوبين اثنين لا ثالث لهما لترويج بضاعتهم الفاسدة، هما: العنف والجنس. فعن طريقهما ينجح تجار الفن فى استنفار الغرائز المكبوتة عن طريق اللعب بأوتار الإثارة الجنسية والعنف وسفك الدماء، مما يدفع الصغار والشباب إلى تبنى الأفكار الشاذة، والمعتقدات الغريبة، والتعامل غير السوى مع الآخرين! وحتى فى محاربتهم المزيفة للتطرف الدينى، فإنهم لا يفصلون بين الإرهابى الجاهل بأمور دينه وبين المتدين المسالم العارف بأصول هذا الدين، مما لا يُقْنع المشاهد الذى يتصور أن الهدف من هذا الفيلم أو المسلسل هو محاربة الدين وتشويه الإسلام، وليس العكس، وإلا فلماذا يظهر المسلم - فى تلك الأعمال - فى صورة الجاهل،. المتخلف، الإرهابى، فى حين يظهر الأجنبى في أعمال أخرى متحضرا، ومثقفا؟!

ولم يقف تجار الفن عند هذا الحد، بل حاولوا تزوير التاريخ ذاته، فجاء هذا التزوير مُمثّلا فى تشويه سير الزعماء والمناضلين وأبطال الحركات التحررية، إلى جانب رجال الفكر والفنون والاجتماع، لهدف واحد هو: تحطيم تلك الرموز التاريخية وهو ما يشكل - فى رأيى - جريمة عظمى فى حق الشعوب. إن تشويه وتزوير التاريخ، يمكن أن يقضى - بكل بساطة - على الأسس القومية التى نضجت عليها الشعوب العربية، وهى الأسس التى استمدت أصولها من حضارة وتراث تلك الشعوب.

إن نظرية الفن التى تحدث عنها أرسطو فى كتابه «فن الشعر»: الفن - الخير - الجمال تبحث عن تطهير الذات الإنسانية من أى دنس بداخلها، والسمو بالروح، والارتقاء بالذهن، وإشباع الحاجات الملحة والخاصة بالتنوير والثقافة، إلى جانب الشعور بالمتعة الفنية، وإطلاق العنان للخيال والأحلام.

هذه المفاهيم كلها، وغيرها، تنكر لها تجار الفن وتجاهلوها، وخالفوا - بالتالى - ميثاق العمل الفنى كما ضربوا عرض الحائط بالقيم الفنية الجمالية التى يجب على الفن - كل فن - حملها وتقديمها للمشاهد. إن الفنان - كما نعلم - هو الناقد لمجتمعه، الشاهد على عصره، الساخط على أوضاعه المقلوبة، والمعبر عن وجهة نظره بالكلمة الصادقة، وبالنقد الهادف. إن الفنان خُلِق ليبنى، لا ليهدم. جاء ليرتفع بالذوق، لا ليفسده!

إن تاجر الفن يدمر المجتمع، كما يدمره زميله تاجر السموم، وعلينا - كمبدعين عرب ومصريين - أن نتعامل مع هذين التاجرين المدمرين بنفس المعاملة، ونوقع عليهما ذات العقاب).



من المؤكد أن الأستاذ عمرو الليثى لا يطالب حقيقة بإعدام تجار الفن الفاسد، وإنما هو يريد أن ينبه - فقط - إلى خطورة

ما يفعله هؤلاء التجار بالشباب والمراهقين من خلال الأفلام الفاسدة ـ من عنف وجنس ـ التى يقدمونها ويتصورون أنها «الواقعية» التى يعيشها المجتمع المصرى ويجب تقديمها كما هى حتى يرى الناس أنفسهم.. دون رتوش! إن الإصرار من جانب هؤلاء التجار على تقديم هذه «الواقعية» التى يتصورون أنها تحقق لهم الرواج والانتشار، بغض النظر عن تدميرها لصورة المجتمع وتشجيع الشباب على تقليدها، هو المسئول ـ فى رأيى ـ عن انصراف الجمهور العريض عن السينما المصرية، والمسئول ـ أيضا ـ عن رفض المهرجانات العالمية قبول تلك النوعية من الأفلام، وهذا فى رأيى يشكل العقوبة القاسية ـ والكافية ـ التى يطالب عمرو الليثى بها، لعل وعسى تتخلص السينما المصرية من تجارها، ويعود الفن من أجل الفن، ومن أجل الصالح العام أيضا.

# عـــودة فنـــان مبـــدع

**شاهدت** ـ بالصـدفـة ـ برنامـج المنوعـات الجـديد الذى يقدمه الفنان ـ متعدد المواهب ـ سمير صبرى، فى القناة التليـفزيونيـة المصـرية. لقـد شـدتنى فقرات هذا البرنامج الذى لم تتح لى فرصة مشاهدته إلا فى الأسبـوع الماضى فـقط، وقـيل لى: إن هذا البـرنامج يقـدم منذ فترة، وبانتظام!

لقد أسـعدتنى عودة سمير صـبرى إلى شاشة التليفزيون المصـرى، بعـد غـيبـة طويلة. فـربما لا يعلم الجيل الجـديد أن سمـير صـبرى كان يعتبر ـ فى رأيى ـ أشـهر وأنجح من قدم برامج المنوعات، فى التليفزيون المصرى منذ بدايته وحتى لحظة كتابة هذه السطور. كان يقدم فى الستينيات وبداية السبعينيات برنامج «النادى الدولى» وكـان برنامـجاً ناجـحاً وجـمـاهيـرياً يحرص المشاهدون على متابعته بنفس حرصـهم على مشاهدة أحد الأفلام الناجحة.

وقـد لا يعلم الجـيل الجـديد أنه صـدر ـ وقـتـذاك ـ قـرار مـايزال مـجهـول الهوية، حتى هذه اللحظة بمنع الفنان سمـير صـبرى من تقـديم «النادى الدولى» ومنـع ظهـوره على شـاشـة التليفزيون ووقف التعامل معه تليفزيونياً وإذاعياً!

لقـد قـيل الكثـير عن أسـباب هـذا المنع، قـيل ـ على سـبـيل المثال ـ إن سمير صبرى قدم إحدى الراقصات ـ ضمن فقرات برنامج «النادى الدولى» ـ وسـألها عن القرية التى ولدت فيـها، فقالت إنـها من قرية «ميت أبوالكوم»، وهـى القرية التى ينتمى

إليـهـا الرئيس الراحل أنور السـادات! وأكد «العـالمون ببـواطن الأمور» ـ فى ذلك الوقت ـ أن الرئيس السـادات ثار ثورة عارمة عندمـا علم بما قـالتـه الراقـصـة، وأنه أمـر ـ كـمـا زعم هؤلاء العالمون ـ بطرد سمير صبرى من التليفزيون ومنعه من الظهور على الشاشة!

وقتـهـا .. أذكر أن بعض المقربين من الرئيس الراحل.. أكد لى أن الرئيس السادات لـم يصدر هذا الأمر، ولا علاقة له بمنع سمير صبرى من العمل فى التليفزيون.. وأكد لى آخرون ـ من جـهة أخـرى ـ أن بعض العـاملين فى التليـفـزيون الذين كـانوا يغارون من نجاح وشعبية سمير صبرى هم الذين كانوا ملكيين أكثـر من الملك نفسـه، وهم الذين كـانوا وراء اسـتـصـدار قرار وقف برنامج الفنان سمير صبرى!

الذى حدث بعد ذلك أن سمير صبرى ابتعد عن التليفزيون، ووجد نفسه فى عشرات الأفلام التى قام بالمشاركة فى بطولتها إلى جانب نجاحه الساحق فى تقديم الاستعراضات فى ملاهى الفنادق الكبرى، مما جعله القاسم المشترك الأعظم فى أشـهر وأكبر حفلات الزفاف التى شـهدتها فنادق الخمس نجوم على مدى السنوات العديدة الماضية!

وفى المقابل.. أصبحت ساحة التليفزيون «سداحاً مداحاً» لكل من يتـصـور نفـسـه قـادراً على تقـديم برامج المنوعـات، عشرات من تلك البرامج ظهرت فوق شاشات قنواتنا المتعددة، خلال السنوات العديدة التى أعقبت وقف برنامج النادى الدولى

وللأسف الشديد.. لم ينجح برنامج واحد منها فى أن يسد الفراغ الذى أحدثه توقف برنامج سمير صبرى!

المهم.. لقد عاد ـ أخيراً جداً ـ الفنان المبدع إلى الشاشة الصغيرة، ببرنامج منوعات جديد، ومختلف عن برنامج «النادى الدولى» فميزة سمير صبرى أنه يجدد فى أفكاره. ويجدد فى برامجه. البرنامج كما رأيت، لأول مرة، حلقته الأخيرة ـ فى الأسبوع الماضى ـ فيه المعلومة، والفكرة، والرأى إلى جانب الاستعراض، والأغنية.. إلى آخر ما نراه ونتوقعه من برامج المنوعات فى قنوات التليفزيون العالمية.

لقد أحسن الوزير صفوت الشريف عندما أعاد سمير صبرى إلى مكانه الطبيعى، الذى كان خالياً بغيابه ومفتقداً تواجده.

الطريف .. أن هناك ـ فى مبنى ماسبيرو ـ من لا يرحب بعودة سمير صبرى للعمل فى التليفزيون المصرى.. ليس هذا فقط بل سمعت أن إحداهن رفعت دعوى قضائية ضد إسناد تقديم برنامج المنوعات اليه، وطالبت بالحكم بإبعاده وإسناد هذه المهمة لها شخصياً!

# ‹ التعـــاون المفقـــود ›

**انتهت** مباراة كرة القدم بين فريقنا القومى وفريق «إيه. إس. روما» الإيطالى بالتعادل ٢/٢ وهى النتيجة التى أسعدت الملايين الذين شاهدوا المباراة على شاشة التليفزيون المصرى، إلى جانب أكثر من ستين ألفاً حرصوا على مشاهدتها فى استاد القاهرة تشجيعاً منهم لفريقنا القومى، من جهة، وللاستمتاع بالمهرجان الرياضى والفنى الكبير، من جهة أخرى.

وإذا كانت دار أخبار اليوم هى التى قامت بتنظيم هذه المباراة، فإن الشكر الأول يجب أن يكون من نصيب شركة «أجيب» الإيطالية التى تحملت تكاليف هذه المباراة من الألف إلى الياء. بدأت القصة عندما زارنى فى الصيف الماضى السيد/ موسكاتو رئيس مجلس إدارة شركة البترول الإيطالية «أجيب» ـ وأخبرنى أنه قرر الاحتفال بمرور ٤٠ سنة على عمل الشركة فى البحث والتنقيب واستخراج البترول المصرى، وطلب منى السيد/ موسكاتو أن تتولى دار أخبار اليوم تنظيم هذا الاحتفال، وهو ما وافقنا عليه ورحبنا به ثقة منا فى خبراء التنظيم والإعلان والدعاية من أبناء دار أخبار اليوم، خاصة أن أخبار اليوم كانت السبّاقة فى هذا المجال عندما تعاقدت ـ فى الخمسينيات ـ على استضافة فريق البرازيل للعب فى القاهرة.

لقد نجح المهرجان الرياضى بحمد الله، وظهر فريقنا القومى فى صورة مشرفة أمام أحد أقوى فرق إيطاليا وهو نادى «إيه. إس. روما». لقد دهشنا من موقف المسئولين عن

صفحات الرياضة فى الصحف والمجلات القومية التى قامت بالتعتيم على هذه المباراة، وكان فريق أخبار اليوم هو الذى يلعب وليس الفريق القومى؟! كما أسعدنا ـ فى المقابل ـ أن أقسام الرياضة فى صحف المعارضة وبالذات الزميلة العزيزة «الوفد» أفردت مساحات كبيرة لهذه المباراة وأشادت بتنظيمها وفوائدها على فريقنا القومى. كما أن التليفزيون المصرى تفضل مشكوراً وأعطى لهذا الحدث الرياضى الكبير ما يستحقه من الاهتمام والتشجيع.

وموقف صفحات الرياضة فى الصحف القومية غير المفهوم أثار تساؤلات فى كل مكان، وهو ما دفع الزميل الأستاذ عبدالرحمن فهمى إلى أن يخصص مقاله اليومى فى الزميلة «الجمهورية» ـ يوم الثلاثاء الماضى ـ للتعليق على هذا الموقف فكتب يقول تحت عنوان [تعالوا نتعاون لمزيد من المهرجانات]:

«لم يعجبنى موقف الصحافة عموماً من مهرجان أخبار اليوم الكروى الذى استقدم من أجله فريق «إيه. إس. روما». فالصحف والمجلات القومية بالذات لم تنشر قط آية أخبار عن المهرجان قبل موعد المباراة! بل إن الصحف الصادرة صباح السبت استعرضها الآن أمامى فأجد أن خبر المباراة ليس هو الخبر الرئيسى لصفحات الرياضة رغم أنه أهم خبر فى صباح هذا اليوم! إن المجلات الأسبوعية التى صدرت فى هذا الأسبوع بعضها خلا تماماً من هذا الموضوع الهام، والبعض الآخر نشر الخبر على عمود، وكان النادى الإيطالى لا يضم

نجوماً من أورجواى والبرازيل والأرجنتين والسويد؟ فريق ثمن نجومه خمسون مليون دولار! بل الأكثر من ذلك أن إحدى الصحف القومية نشرت ــ منذ أيام ـ مقالاً يقلل من شأن هذا الفريق الضيف، وكيف أنه لقى أكثر من هزيمة فى بلده، وتقهقر ترتيبه إلى وسط جدول الدورى العام الإيطالى، رغم أن هذا الدورى يضم ١٨ فريقاً.. أى أنه عبارة عن ٣٤ مباراة ولم تقم منها سوى أربع مباريات فقط حتى الآن؟! لماذا هذا الهجوم؟! الغريب أن صحف المعارضة هى التى أبرزت أنباء المهرجان. كم كان بودى أن نقف جميعاً مع أخبار اليوم فى هذه الخطوة الرائدة التى تعيد أمجاد زمان وتوفر على خزانة الدولة الكثير. لماذا لا تنتشر روح التعاون بين المؤسسات الصحفية ـ خاصة القومية منها ـ مرة أخرى من أجل تنظيم مثل هذه المهرجانات الكروية الناجحة فى المستقبل وليقم بالتنسيق بينها الأخ الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس جهاز الشباب والرياضة؟».

إنتهت كلمة الزميل الأستاذ عبدالرحمن فهمى، وبإسم جميع العاملين فى دار أخبار اليوم يسعدنى أن أوجه له الشكر على ما كتبه. كذلك أوجه الشكر للزميل الأستاذ سمير عبدالعظيم الذى كتب مقالاً فى «المساء» يوم الأربعاء الماضى أشاد فيه بهذا المهرجان الكروى الكبير الذى أسعد الملايين.

# ، قضايا الجهل والتخلف ،

**نجح** الصحفيون المصريون فى وقوفهم صفاً واحداً، وقلماً واحداً، ضد القانون الذى كان قد أصدره مجلس الشعب السابق - فجأة .. مع سبق الإصدار والترصد - ووجد الصحفيون فيه ما يكبت آراءهم، ويقصف أقلامهم، ويعوق ممارسة مهنتهم، ويسلبهم الحرية التى كفلها لهم الدستور والقانون.

وكان الأسلوب الذى اتبعه الصحفيون المصريون - للوقوف ضد هذا القانون - أسلوباً حضارياً وديمقراطياً من الدرجة الأولى، قالوا: «لا» بأعلى صوت، وأوصلوها واضحة ومفهومة.. إلى أعلى سلطة فى الدولة، عندما تقابل أعضاء مجلس نقابة الصحفيين مع الرئيس حسنى مبارك، فور موافقة مجلس الشعب السابق على تلك التعديلات فى قانون العقوبات على النشر.

وفى هذا اللقاء شرح الصحفيون لرئيس الجمهورية أبعاد وخطورة تلك التعديلات القانونية على حرية الصحافة، وحرية الكلمة، وهما الحريتان اللتان نعلم جميعاً مدى حرص وتمسك الرئيس مبارك بهما. وانتهى اللقاء بموافقة الرئيس على أن الحل الوحيد لمواجهة هذه التعديلات القانونية، هو التوصل إلى «قانون جديد» للصحافة، يلغى كافة القوانين السابقة، ويعطى لصاحبة الجلالة الصحافة كافة حرياتها وسلطاتها، فى نفس الوقت الذى يحدد للصحفيين حقوقهم وواجباتهم بحيث لا تطغى إحداهما على الأخرى، ولا تكون حرية الصحفى على

حساب حق المواطن فى عدم التشهير به بلا دليل، وبلا جريمة ارتكبها.

وبالفعل.. صدر القرار بتشكيل لجنة ـ برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة وعضوية العديد من الشخصيات الصحفية والفكرية والقانونية والإعلامية والجامعية ـ لدراسة كافة قوانين الصحافة فى مصر وفى معظم دول العالم، بهدف التوصل ـ فى النهاية ـ إلى القانون الجديد الذى كنت قد وصفته ـ فى مقال سابق ـ بأنه هو: «الحل الوحيد» للخروج من هذه المشكلة التى هددت صاحبة الجلالة الصحافة، وأرهبت الصحفيين المصريين. وفى نفس الوقت بادرت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين بتشكيل لجنة من أعضائها لتضع ـ هى الأخرى ـ مشروعاً بقانون جديد للصحافة المصرية، يعطى للصحفيين حقوقهم كاملة، كما يفرض عليهم واجباتهم تجاه المهنة وتجاه المجتمع.

وفى الوقت الذى أوشك الصحفيون فيه على التوصل إلى «القانون الجديد» الذى يعتبر الحل الوحيد للمشكلة التى تسبب فيها مجلس الشعب السابق، نفاجأ بمؤامرة أخرى تهدد صاحبة الجلالة الصحافة المصرية، وأكثر بكثير من تهديدات التعديلات القانونية المشبوهة التى أدخلها مجلس الشعب السابق على عقوبات النشر!

المؤامرة الجديدة يقوم بها ـ للأسف الشديد ـ العديد من رجال القانون الذين ينتمون إلى «نقابة المحامين المصريين» التى كانت معروفة دائماً بأنها: «منارة الحرية»، و«المدافعة الأولى عن حريات وحقوق الإنسان»! ونحمد الله أن هؤلاء مجرد قلة تافهة وضائعة وسط عشرات الآلاف من المحامين الشرفاء الذين تشرف بهم أنبل مهنة فى العالم، وهى مهنة الدفاع عن المظلومين، وعن أصحاب الرأى الآخر.. مهما كان شطط واندفاع هذا الرأى.

لقد سبق أن أطلقت على تلك القلة من المحامين وصف: «عشاق الشهرة» وذلك فى مقال لى نشر هنا منذ أسبوعين، تعليقاً على قضية رفعها أحدهم ضد مجلة فنية مصرية لأنها نشرت صورة لفنانة كبيرة مصرية، هى نقطة من فيلم سينمائى أجازت هيئة الرقابة عرضه فى دور السينما، ولكن الباحث عن الشهرة، وعاشقها الولهان، وجد فى هذه الصورة ما يمس الآداب والعادات والتقاليد والأديان والمجتمع والناس..! ولم يكتف صاحبنا بذلك، وإنما سارع برفع دعوى عاجلة ضد الفنانة والمجلة المصرية!

وليست هذه هى المرة الأولى التى تنظر فيها محاكمنا مثل هذه القضايا، التى يضيع فيها وقت السادة المستشارين من قضاة مصر. فكما قلت من قبل، فإن هناك العديد من المحامين الذين تخصصوا فى رفع مثل هذه الدعاوى ضد المشاهير بهدف لفت الأنظار اليهم وإلى مكاتبهم الخاوية من الزبائن ـ

من جهة ـ ولإصابتهم بمرض يجعلهم ينصبون من أنفسهم: «ولاة على الشعب»، و«أوصياء على المجتمع»، فيفرضون علينا ما نقرأه، ويحددون لنا ما نشاهده أو نسمعه، وإلا تم سحبنا للوقوف في قفص الاتهام لنحاكم على «ما ارتكبناه» في حق الشعب والمجتمع والناس..!



منذ أيام .. قال القضاء المصرى الشامخ رأيه فى مثل هذه القضايا، وفى مثل هؤلاء الذين جعلوا من أنفسهم أولياء على الناس، وأوصياء على ما يقولونه، ويلبسونه، ويقرأونه، ويشاهدونه!

أحد المحامين ـ من إياهم ـ رفع ثلاث دعاوى عاجلة ضد صحف، وكتاب، وصحفيى دار «أخبار اليوم»!

●● القضية الأولى: كانت ضد الأستاذ جمال الغيطانى ـ رئيس تحرير صحيفة «أخبار الأدب» ـ وضدى بصفتى: رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم، بسبب مقال نشرته الصحيفة يوم ١٩٩٤/٩/٤م بقلم العلامة الهندى أمير على بعنوان: «الحجاب عادة جاهلية». وقال المحامى المدعى فى دعواه: إن هذا المقال تضمن سباً لجميع المسلمين، وهو أحدهم.. وبالتالى فقد أصابته أضرار مادية وأدبية كبيرة، وطالب بالتعويض عنها مؤقتاً بمبلغ ٥٠١ جنيه، فضلاً عن وجوب معاقبة الغيطانى عن جريمة السب».

●● القضية الثانية: كانت ضد كاتبنا الساخر الكبير الأستاذ محمود السعدني بسبب مقال نشره في «أخبار اليوم» بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٤، واعتبره المدعي «تعدياً على الدين الإسلامي» وطالب المحامي إياه بمعاقبة السعدني، ومعاقبتي معه ـ بصفتي رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير صحيفة أخبار اليوم ـ بالحبس لتعديهما على الدين الإسلامي، وطالب بعقابهما طبقاً لنص المادة ١٦١/ عقوبات، بمقولة أن المقال سخر ممن يدعي: «جسار بن سعدون الذي صاح يوم القادسية» فضلاً عن طلب تعويض: ٥٠١ جنيه مؤقتاً. وقال المدعي: «إن السعدني يقصد بجّسار بن سعدون، خال الرسول عليه الصلاة والسلام: سعد بن أبي وقاص، لأن سعد هو الذي يقول التاريخ عنه إنه صاح يوم القادسية! وأن المقال بذلك يكون قد سخر من رمز من رموز المسلمين، وفي هذا اعتداء على الدين الإسلامي الحنيف»!

●● والقضية الثالثة ـ والأخيرة ـ أقامها نفس المحامي الذي لن أذكر اسمه ضد الأستاذ العملاق حامل جائزة نوبل العالمية في الآداب، الروائي الذي تفخر به اللغة العربية لغة القرآن الكريم ولغة الدين الإسلامي: نجيب محفوظ، والأستاذ جلال دويدار رئيس تحرير «الأخبار» والأستاذ فاروق الشاذلي نائب رئيس تحرير «الأخبار» وضد كاتب هذه السطور بصفته رئيس مجلس إدارة الدار التي تصدر عنها الصحيفة اليومية، بسبب التقرير الذي كتبه فاروق الشاذلي في عدد «الأخبار» يوم ١٩٩٤/١٢/٧ حول أقوال نجيب محفوظ الخاصة بمحاولة

اغتياله، وجاء فى عناوين التقرير الصحفى: «إن رواية أولاد حارتنا تقول: إن الدين أنقذ البشرية من النظلم، وأن نجاتى من محاولة اغتيالى دليل على أن الجبلاوى ليس غاضباً منى»! وقال المدعى: إن ما نشرته الصحيفة على لسان الأستاذ نجيب محفوظ يتضمن تعدياً على جميع الأديان ـ المادة ١٦١ من قانون العقوبات ـ لأن المقصود بالجبلاوى هو الذات الإلهية»! وطلب المدعى معاقبة المتهمين بالحبس وإلزامهم بتعويض مؤقت ٥٠١ جنيه.



ثلاث قضايا ضد الرأى، والفكر، والإبداع، قام أحد عشاق الشهرة ـ الذى نصّب نفسه ولياً على أمورنا ـ برفعها ضد كتاب وصحفيى صحف ومجلات دار أخبار اليوم. وكالعادة.. طلبت أخبار اليوم من مستشارها القانونى الشهير: الأستاذ فريد الديب أن يضع خطته القانونية ليس فقط من أجل الحصول على حكم «البراءة» فى هذه القضايا ـ فهذا يرجع إلى رأى وتقدير قضاة مصر الشامخين ـ وإنما بهدف أوسع وهو تنبيه الرأى العام ـ من خلال مرافعات الدفاع ـ إلى خطورة هذه القضايا التى يحاول من يرفعها أن يكبت الآراء، ويقصف الأقلام، ويرهب المفكرين، ويخرس المبدعين، ويعيد المجتمع إلى أيام الجهل والتخلف فى الماضى البعيد!

وكان الأستاذ فريد الديب ـ كعادته فى كل قضايا النشر التى تولى مهمة الدفاع فيها عن كتاب وصحفيى دار أخبار

اليوم ـ شامخاً فى دفاعه، قوياً فى حججه، بارعاً فى دحض أكاذيب وافتراءات خصمه، قضية بعد أخرى. قال الأستاذ فريد الديب:

● إن القاسم المشترك فى القضايا الثلاث هو انعدام توافر أية مصلحة شخصية للمدعى أو أى ضرر شخصى مباشر أصابه، وبالتالى فإن الدعاوى الثلاث لا يقصد من ورائها حماية أية مصلحة شخصية للمدعى، وإنما يقصد من ورائها ـ فقط ـ إرهاب الكُتّاب والمفكرين والمبدعين بملاحقتهم أمام القضاء دون سند من القانون، واستجلاب شهرة زائفة للمدعى.

● إن أحكام القضاء ـ منذ قديم الزمن ـ قد استقرت على أن جريمة التعدى على الأديان، لا يجوز أن ترفع من أى شخص يعتنق الدين محل التعدى ـ إذا كان هناك تعد بالفعل ـ بل ولا حتى للرئيس الدينى لأبناء الطائفة التى تعتنق هذا الدين وإنما يجب أن ترفع من النيابة العامة التى تمثل المجتمع وتدافع عن الصالح العام. ومن المقرر أن القانون لا يعرف دعاوى الحسبة، لأن الحسبة أصبحت فى يد النيابة العامة وحدها.

● إن المقال المنشور فى «أخبار الأدب» ليس فيه أى سب للمدعى أو للمسلمين، وإنما هو مقال يتحدث عن أحوال المسلمين وليس عن أشخاصهم. كما أن المدعى لا يمثل المحجبات، وليس له أن يتضرر من وصف الحجاب بأنه عادة جاهلية، وهى عادة جاهلية فعلاً. فضلاً عن أن ما نشرته

«أخبار الأدب» إنما هو رأى له سنده التاريخى، ومن حق الكاتب أن يعبر عن رأيه حتى ولو كان مخالفاً لرأى المدعى أو غيره.

● إن ما نشرته صحيفة «الأخبار» على لسان الأستاذ نجيب محفوظ ـ حتى لو أنكره الكاتب الكبير ـ لا يعنى أن صحيفة «الأخبار» أو نجيب محفوظ، يقولان: إن الجبلاوى هو الذات الإلهية، وإنما جاء القول سخرية ممن يقولون ذلك، مما لم يقصده محفوظ فى رواية: «أولاد حارتنا».

● إنه بالرجوع إلى مقال السعدانى المنشور فى صحيفة «أخبار اليوم» لا نجد ثمة ـ تصريحاً أو حتى تلميحاً، من قريب أو بعيد ـ فيه تعد على الدين الإسلامى الحنيف.. لا إهانة، ولا تحقيراً، ولا إزدراء، ولا إمتهاناً والعياذ بالله. وإنما عمد المدعى بالحقوق المدنية إلى مسخ المقال، وتحريف الكلم عن مواضعه، ونسب أموراً ظالمة إلى الأستاذ محمود السعدنى لم يقل بها قط ولم تدر فى خلده أصلاً. فالمقال واضح كل الوضوح فى الهجوم على جماعات الإرهاب الأسود الذين يعيشون فى أوروبا ويزعمون غشاً وضلالاً أنهم يسعون إلى إعادة نشر الإسلام فى بلاد المسلمين ومن بينها مصر، ويتفننون بقصص وأحاجى وتفاهات هى أبعد ما تكون عن لب الدين الإسلامى. ويرجون من وراء هذه المزاعم التافهة أن يتستروا وراءها لنشر الإرهاب والدمار وسفك الدماء وإزهاق أرواح الأبرياء. وقد أثبتت الأحداث فساد تلك الطغمة الباغية وافتضاح ضلالها

وإجرامها. إن المقال ساخر فعلاً، ولاذع فعلاً، لكنه لم يسخر من الإسلام قط وإنما سخر من عصابة من المجرمين يتمحكون فى الإسلام شفاء لنفوس إجرامية مريضة متعطشة للدماء.. دماء الأبرياء.

● ليس من حق المدعى أن يتخذ من هذا المقال الرائع النزيه تكئة للزعم بأن شعوره الدينى قد امتهن.. أين هو الامتهان المزعوم؟! اللهم إلا أن يكون فى رأى المدعى أن عصابات الإرهاب التى تسكن أوروبا هى رمز الدين الإسلامى الحنيف.. دين السلام.. دين صيانة الأرواح والأجسام والأموال من أن تمس بغير حق، وهذا نظر عليل نرفضه جميعاً، ويستحيل أن يسايره القضاء المصرى الشامخ العتيد.

● إن الدعوى الماثلة والدعاوى الأخرى التى على شاكلتها لا تعدو أن تكون حلقة من حلقات الإرهاب الفكرى ومحاولة للفت فى عضد كل من يتصدى بالكلمة الحرة الشريفة لأولئك المجرمين المخربين الذين يتسترون بالإسلام فى جرائمهم.. والإسلام منهم برىء. فالإرهاب الأسود ليس فقط بإلقاء القنابل وقتل الأبرياء وسفك الدماء وترويع الآمنين، وإنما الإرهاب ـ كما يكون مثلما تقدم ـ يكون أيضاً بمحاولة تخويف أرباب القلم والكلمة الشجعان بجرهم إلى ساحات القضاء، وتهديدهم بالعقاب. إنهم يريدون ـ يا حضرات المستشارين ـ أن يخرسوا ألسنة الحق، وأن يكسروا أقلام الكتاب الشرفاء، لكى تخلو الساحة لضلالهم ومزاعمهم وأباطيلهم، وهذا وربكم شرّ

مستطير نستعيذ بالله منه ومن دعاته ومحبذيه. يقول رب العزة في محكم كتابه: ﴿يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون﴾.



وقال الأستاذ فريد الديب كلاماً كثيراً آخر لا تتسع المساحة لنشره، المهم أن المستشار الأستاذ مصطفى أبو طالب ـ رئيس المحكمة وعضوية المستشارين الأستاذين: أحمد درويش وأنور الراوى أبوسحلى ـ أصدر حكماً بعدم قبول الدعاوى الثلاث لعدم وجود مصلحة شخصية للمدعى وعدم إصابته بأى ضرر مباشر، فضلاً عن أنه لا توجد أية جريمة فيما نشر.

شكرًا لقضاة مصر العظام، الذين أعادوا الأمل والطمأنينة إلى قلوب المفكرين والمثقفين والصحفيين المصريين، وآن الأوان ـ بالفعل ـ لأن يتضمن قانون الصحافة القادم ما ينص على أن تكون مثل هذه الدعاوى مقصوراً رفعها على النيابة العامة وحدها.. إبعاداً لعشاق الشهرة ودعاة الجهل والتخلف، وحماية للرأى والرأى الآخر.

# وانتهت الحملة ضد الرقابة

**بالحديث** الشامل الذى أدلى به السيد صفوت الشريف إلى [أخبار اليوم] - تنتهى الحملة التى قامت بها الزميلة آمال عثمان، والتى تدخل - اليوم - أسبوعها التاسع ووجدت تأييداً من الأغلبية الكبيرة من المبدعين والمثقفين والسياسيين والفنانين - بصفة خاصة - ومن قطاعات عديدة من الرأى العام الذى يرفض أن يعامل معاملة [القاصر] الذى يحتاج إلى من يحدّد له ما يسمعه وما يراه!

فى الأسبوع الماضى تحدّث السيد فاروق حسنى - وزير الثقافة - فأعلن عن قيام المجلس الأعلى للرقابة الذى يضم مجموعة من كبار المثقفين والقانونيين والمتخصصين فى مجالات السياسة والإعلام والفلسفة وعلم النفس، يتولى وضع الاستراتيجية الرقابية الجديدة التى كانت هدفنا منذ بدأنا فى نشر أولى تحقيقاتها ضد ما يسمى بالرقابة على المصنفات الفنية. وفى هذا الأسبوع يعلن وزير الإعلام عن العديد من القرارات التى اتخذها - رداً على هذه الحملة، وأهمها:

تشكيل لجنة أمناء لرعاية الإبداع، وتشكيل لجنة تقييم للرقباء الحاليين ومراجعة أعمالهم السابقة، ووضع معايير جديدة - وهذا هو المهم - لاختيار رقباء جدد بعد استبعاد غير الصالحين منهم.

هذه القرارات كلها التى خصّنا بها السيد صفوت الشريف - بعد متابعته لكل ما نشرته [أخبار اليوم] على مدى الأسابيع

الماضية ـ لابد أن تسعد الرأى العام المصرى الذى كثيراً ما ضج من تعنت وعنجهية السادة والسيدات الذين لم يوفقوا فى العثور على عمل يتناسب مع ثقافاتهم ومؤهلاتهم، فسعوا ـ بالواسطة ـ للعمل [كرقباء] باليومية أو حتى بعقد يجدد ـ أو يلغى ـ كل شهر، وعلى أمل القفز ـ فى أية فرصة ـ على وظيفة [مساعد مخرج] أو حتى [كاتبة مبدعة] كما حدث بالفعل لهذا أو تلك!

ولم أفاجأ بما قاله، وأعلنه وزير الإعلام فى حديثه الطويل والشامل. فمن الظلم له أن نقول: إن حملة [أخبار اليوم] ضد الرقابة هى التى دفعته ـ فقط ـ إلى أن يعيد تنظيم أجهزة الرقابة التابعة له. فليس خافياً على أحد أن الرجل يؤمن إيماناً مطلقاً بحرية الرأى، وضرورة سماع الرأى والرأى الآخر، بدليل أنه هو وحده الذى كان وراء كل البرامج الإذاعية والتليفزيونية التى أعطت مساحة لا بأس بها من الحرية، وبالذات الحرية السياسية التى تسمح بطرح الرأى الآخر والمعارض للحكومة التى تملك الإذاعة والتليفزيون.

ولا يخفى على أحد ـ أيضاً ـ أن صفوت الشريف تعرّض ـ وما يزال ـ لمن يرفض هذه المساحة من الحرية، ويخشى أن تتحوّل تلك الحرية إلى فوضى ليست فى صالح الحكومة ولا فى صالح الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم!

ولحسن الحظ أن صفوت الشريف لم يتراجع أمام هذا الرفض وهذا التخوّف، بل على العكس من ذلك نراه يبذل كل

جهده من أجل زيادة هذه [المساحة] شيئاً فشيئاً، حتى يحقق أملنا فى أن يتمتع إعلامنا المسموع والمرئى بنفس الحجم ـ من الحرية والانفتاح ـ الذى يحظى به الإعلام المصرى المقروء.

إن الصحف المصرية تتمتع بحرية مطلقة فيما تنشره، والأقلام المصرية لا رقيب على ما تكتبه غير ضمائر أصحابها، وبلا خوف من أى إجراء حكومى يمكن أن يتخذ ويقصف الأقلام ويشرّد الصحفيين ويفرض حظراً على ما يكتب.

إن هذه الحرية التى يتمتّع بها إعلامنا المقروء يعود الفضل فيها إلى الرئيس حسنى مبارك الذى يؤمن بأنه لا ديمقراطية بدون الرأى والرأى الآخر، ولا حرية لمجتمع تكبت فيه الآراء، وتقصف الأقلام، وتلغى الصحف المعارضة.

إن مقارنة ـ سريعة جداً ـ بين حال صحافتنا فى الأربعين سنة الماضية، وحالها منذ تولّى الرئيس حسنى مبارك، تؤكد لنا ـ المعارضين قبل المؤيدين ـ الفارق الشاسع جداً بين الكبت والحرية، بين الإنغلاق والانفتاح، وبين الرأى الأوحد وتعدد وتضارب الآراء.

من هنا أقول: إن القرارات التى أعلنها صفوت الشريف ـ والمنشورة اليوم وتدور كلها حول إعادة النظر فى أجهزة الرقابة المسموعة والمرئية ـ لم تكن مفاجأة لنا، وإنما نعتبرها خطوة واسعة من جانبه فى طريق لم يعد طويلاً ليتساوى ـ فى نهايته ـ إعلامنا المسموع والمرئى مع إعلامنا المقروء والمكتوب. وكل ما نتمناه أن تحقق لجنة الأمناء المقترحة ما ننتظره منها.

نريدها مؤمنة بأن [الموافقة] هى القاعدة، وأن [الرفض] هو الإستثناء. نريدها أن تعيد النظر فى نوعية السادة الرقباء والسيدات الرقيبات، الذين ابتلينا بهم - وبهن - بحيث لا يعين فى منصب [رقيب] إلا من كان يتوافر فيه كل مقومات ومؤهلات هذا المنصب الكبير والخطير، والمطلوب رقباء يشهد لهم المجتمع بسعة الأفق، وعمق الثقافة، وخبرة قانونية، وشهرة اجتماعية، وإيمان مطلق بحرية الرأى والرأى الآخر، وإلتزام بعاداتنا وتقاليدنا وتعاليم ديننا. وهذه المواصفات كلها - وغيرها - ليست نادرة فى بلادنا، فما أكثر هؤلاء الذين يتوافر فيهم هذا كله، وعلى استعداد لشغل هذا المنصب الخطير الذى سيصبح مرموقاً عندما تنتسب أجهزة الرقابة إلى تلك النوعية فى المستقبل القريب.

ولست فى حاجة إلى أن أنبّه السيد صفوت الشريف إلى أن العثور على هذه النوعية من الرقباء الدارسين والمثقفين والمنفتحين، لن يتحقق إلا إذا عومل رقيب الغد معاملة تختلف تماماً عن معاملة رقيب اليوم ورقيب الأمس.. فلا أتصور أن يقبل أحد هؤلاء أن يتقاضى أجره باليومية أو بالعقود المؤقتة، وفى الحالتين فإن ما يتقاضاه يحسب بحفنة تافهة ومعدودة من الجنيهات! ولا أتصور - أيضاً - أن يتحمس من يحترم نفسه ويقبل هذه المهانة حتى لو كان يملك من الوقت ما يعطيه لهذا العمل! ولا أريد أن أعيد وأزيد فى هذه النقطة - بالذات - لأن مبرراتها ليست خافية على وزير الإعلام - ومن المؤكد أن لديه الحل السهل لها ولهم.

لقد لفت نظرى مقال للفنان محمد نوح ـ نشره يوم الخميس الماضى فى صحيفة [الوفد] ـ وأبدى فيه اعتراضه على تعدد أجهزة الرقابة، تحت العديد من الأسماء، فهناك الرقابة على المصنفات الفنية، وهناك الرقابة على التليفزيون والتى تنقسم ـ بدورها ـ إلى رقابتين أو ثلاث، وطالب ـ فى نهاية المقال ـ بضرورة ضم هذه الأجهزة كلها فى رقابة واحدة ولا يهمه تبعيتها لوزارة الثقافة أو لوزارة الإعلام.

لقد أعجبنى هذا الرأى، خاصة أن صاحبه ـ الفنان محمد نوح ـ قد إختاره وزير الثقافة السيد فاروق حسنى عضوا فى المجلس الأعلى للرقابة فى التنظيم الجديد. ولا أعرف ماذا يمنع الوزيرين من دراسة هذا الاقتراح لعل وعسى يمكن الأخذ به، فتوحد أجهزة الرقابة ـ على ما نسمعه ونراه ـ فى جهاز واحد، يمنع التخبط فى الآراء، فلا نفاجأ برقابة وزارة الثقافة توافق على التصريح بإنتاج أحد الأفلام، ثم تأتى الرقابة على التليفزيون وترفض عرض نفس هذا الفيلم!

الطريف ـ الذى قد يحمّس وزيرى الإعلام والثقافة للأخذ باقتراح الفنان محمد نوح ـ هو أن معظم الذين اختيروا كأعضاء فى المجلس الأعلى للرقابة التابع لوزارة الثقافة، هم أنفسهم الذين اختارهم وزير الإعلام فى تشكيل لجنة الأمناء لرعاية الإبداع التى سيسند إليها الإشراف على الرقابة فى التليفزيون، فما المانع ـ إذن ـ من توحيد الرقابتين فى رقابة واحدة مادام الرقباء هنا هم أنفسهم هناك!

# الأرض بتتكلم عربى !

**قـرأت** عن مـشـروع جـديد يتـبناه البعـض داخل مـبنى مـاسـبـيـرو ويهـدف إلى دبلجـة الأفـلام والمسلسلات الأجنبية لتصبح ناطقة باللغة العربية!

ولا أعرف الهدف من وراء هـذا المشروع الغريب. فـهناك من يرى أن موضة تعريب تلك الأفلام والمسلسلات الأجنبية التى انتـشـرت فى بعض القنوات التليـفـزيونيـة العـربيـة هى التى فرضت على التليفزيون المصرى أن يأخذ بها، على الرغم من فشل هذه الأعمال العالمية بعد أن تمت دبلجتها إلى اللغة العربيـة وهناك من يرى أن تلك الدبلجة سوف تحمى المشاهد العربى من سماع ألفاظ وتلميحات، غير لائقة يتم حذفها من الحوار الناطق باللغة العربية! وهناك من يرى وهذا هو أخطر المبررات، إن اللغات الأجنبية فيها الضرر كل الضرر، على الأجيال الجديدة من الشعوب العربية وبالتالى لابد من حمايتهم منها وعدم تشجيعهم على تعلمها من وراء متابعة النطق بها فى الأفلام والمسلسلات الأجنبية! وهناك من يرى ـ أيضاً ـ أن مشروع الدبلجة يمكن أن يفتح فرص عمل جديدة ومجزية لعشرات ـ أو مئات ـ من الممثلين والممثلات الذين لا يجدون عملاً فى الأفلام أو المسلسلات.

ولا أجد أى منطق يمكن للبعض تقبله من بين هذه الأسباب كلها، اللهم إلا ما يتعلق بإتاحة وظائف مضمونة للعشرات من الممثلين والممثلات الذين ـ لتواضع مواهبهم ـ انضموا إلى

طابور المتعطلين! ولا أعتقد ـ فى نفس الوقت ـ أن مجرد إيجاد تلك الوظائف، لتلك القلة غير الموهوبة، يمكن أن يعوّض سلبيات هذا المشروع.. إن لم يزد منها، فى رأيى، مما يهدد بفشله على المدى القريب.

فالممثل الفاشل، الذى لا يجد عملاً فى السينما أو المسرح أو التليفزيون أو الإذاعة على الرغم من موهبته المتواضعة، سيجد أن حلمه فى العمل فى «دوبلاج» الأفلام والمسلسلات الأجنبية خاصة أنه من المؤكد أن النجوم الكبار لن يقبلوا العمل فى «الدبلجة» فلا أتصور أن فنانة كبيرة مثل سيدة الشاشة العربية فاتن حمامة يمكن أن توافق على التمثيل بصوتها فقط ـ دون صورتها بالطبع ـ لتردد باللغة العربية ما كانت إحدى ممثلات هوليوود تقوله باللغة الإنجليزية فى أحد الأفلام التى تقرر «دبلجتها» إلى اللغة العربية لعرضها فى السينما المصرية أو التليفزيون المصرى! وما يقال عن سيدة الشاشة العربية يقال مثله بالنسبة لباقى نجماتنا الشهيرات ونجومنا الكبار مثل ماجدة ويسرا وصفية العمرى وليلى علوى ونبيلة عبيد ونادية الجندى، ومثل: كمال الشناوى وعادل إمام وفريد شوقى وحسين فهمى ونور الشريف ومحمود عبدالعزيز.. إلى آخر القائمة الطويلة من نجومنا ونجماتنا..

ودبلجة الفيلم ليست سهلة كما قد يتصور البعض على العكس من ذلك فإن «ممثل الصوت» الذى جاءوا به لينطق ـ باللغة العربية ـ نفس الحوار الذى كان الممثل الأجنبى ينطق به

بلغة الفيلم الأصلية، يجب أن يكون موهوباً فى التمثيل حيث يتناسب صوته ونبراته وحماسته وبراعته فى الإلقاء، مع صورة وحركة الممثل الأصلى فى جميع مشاهد الفيلم حتى يأتى مقنعاً للمشاهد الذى يتصور أنه يشاهد فيلماً ناطقاً أصلاً ـ باللغة العربية ـ وليس مدبلجاً إليها، لن يتحقق هذا إلا إذا قام بتمثيل أدوار «الصوت دون الصورة» نجوم موهوبون وبارعون لا يقل مستواهم فى التمثيل عن مستوى الممثلين الأصليين فى تلك الأفلام والمسلسلات الأجنبية حتى يتقبل المشاهد تلك الأفلام ـ بعد دبلجتها ـ ويقتنع بما يراه ويسمعه بأصوات غير أصوات ممثليها الأصليين.

كثير من دول العالم سبقتنا فى دبلجة الأفلام والمسلسلات إلى لغة بلادها. حدث هذا منذ زمن طويل جداً فى فرنسا، وألمانيا وإيطاليا، وغيره، حيث قامت فى تلك الدول صناعة سينمائية جديدة مخصصة لدبلجة الأفلام والمسلسلات الأجنبية إلى لغات شعوبها، وهو ما يتطلب مئات إن لم يكن آلافاً من الممثلين والممثلات الذين يقومون بالتمثيل بالصوت وحده ـ فى كل فيلم وكل مسلسل أجنبى، ليس هذا فقط، بل إن هناك ممثلين وممثلات تخصصوا فى تمثيل أدوار كبار الممثلين والممثلات الأصليين ـ بأصواتهم ـ ولا يعطون هذه الأصوات لممثلين آخرين حتى يتعود المشاهد على صوت واحد لممثل واحد أو ممثلة واحدة. وعملية اختيار أصوات الممثلين يشارك فيها مخرج الفيلم الأصلى، حتى يطمئن إلى براعة أصحاب الأصوات فى التمثيل لتأتى أصواتهم وانفعالاتهم

مطابقة لصورة وحركة وانفعالات الممثلين الأصليين، وإلا فشل الفيلم بعد دبلجته إلى لغة أخرى ولا أعتقد أن لدينا مثل هذا التصور لعملية وصناعة «دبلجة الأفلام فى مصر». وأتصور أن كل ما يهم أصحاب هذه الفكرة هو مجرد تشغيل الفنانين المتعطلين عن العمل والمحرومين فى نفس الوقت من موهبة التمثيل الحقيقية! كما أن الذين يتحمسون لهذا المشروع يأتى حماسهم من منطلق أن تنتشر اللغة العربية عن طريق دبلجة الأفلام الأجنبية إليها، فيتحقق قول القائل بأن: «الأرض بتتكلم عربى» على رأى الفنان سيد مكاوى.

وفى رأيى.. أن علينا أن نتمهل قبل الإقدام على تنفيذ هذا المشروع، إلى أن تتوافر لدينا هذه الإمكانات كلها، وإلى أن يقبل ممثلون موهوبون القيام بالتمثيل بأصواتهم وحدها، دون أن تظهر صورتهم على الشاشة الصغيرة أو الكبيرة.

# بعيـــدا
# عـــن الحكـــومـة

**أكـــد** يطالب بضـرورة التـصـدى للذين سـيطروا على السينمـا المصرية، وتسببـوا فى تدهور وتراجع تلك الصناعة التى كانت ـ فى الماضى ـ من أهم الصناعات المصرية، وأكثرها نجاحاً ورواجاً».

ومع موافقتى على اتهام هؤلاء بأنهم هم الذين تسببوا فى هذا التدهور، نتيجة لإنعدام الموهبة، والعقد النفسية التى نقلوها إلى الشاشة الكبيرة، إلا أننى لا أوافق على توقيع أية عقوبات عليهم، وإلا أصبحنا من أنصار الانغلاق وكبت الأفكار، ورفض الرأى الآخر!

إن عقاب هؤلاء سبق للجمهور توقيعه عليهم عندما ابتعد عن أفلامـهم الهابطة، ولم يعد للسينما المصرية أى جديد يمكن أن يميزها أو يتيح لها مكاناً تحت شمس أى مهرجان سينمائى عالمى، أو حتى محلى!

إن الكسـاد الذى تعيشه هذه الصناعة ـ منذ أن سيطر عليها الجهلاء وعديموا المواهب و«أرزقية» الكتابة ـ جاء نتيجة طبيعية «لقرف» الجمهور من الغالبية العظمى من تلك الأفلام التى تزيد من متاعبه، وتضاعف من كآبته.

لقد أعجبنى ما قاله وزير الثقافة فاروق حسنى منذ فترة ـ فى مهرجان الأسكندرية الأخير ـ عندما أكد قطع صلة وزارته نهائياً بالسينما ومشاكلها وخسائرها! لقد جاء هذا القرار فى وقته تماماً إنقاذاً للسينما وليس تخلياً عنها. فلقد آن الأوان لترفع الحكومة يدها عن السينما والمسرح، وعن دور العرض

السينمائى وبناء المسارح وتترك هذا كله للقطاع الخاص كما كان فى الماضى البعيد الذى شهد مولد وإزدهار ورواج الفن السينمائى والمسرحى. ولو كان القطاع الخاص هو الذى استمر مالكاً لهذه الصناعة، لما تدهورت كما تدهورت، ولما دخلها الدخلاء وسيطروا عليها وكبّدوا الحكومة الأموال الطائلة فى دعم أفلام ومسرحيات لا يراها أحد!

ويا فرحة ما تمت! فسرعان ما ثار الدخلاء ومعدومو المواهب ضد قرار وزير الثقافة، ونجحوا فى إقناع العديد من الفنانين بالانضمام اليهم فى ملاحقة السيد الوزير وإرهابه مما إضطره ـ كما سمعت ـ العدول عن رأيه وسحب كلامه! ليس هذا فقط.. بل قرأت أنه وعد بالبحث عن البديل، بحيث يسمح هذا البديل بالإبقاء على العلاقة المادية بين السينما والوزارة. وهذا كل ما يهم أنصاف الموهوبين والعاطلين المنتمين إلى صناعة السينما المصرية!

ولحسن الحظ أن رئيس مجلس الوزراء ـ الدكتور كمال الجنزورى ـ تدخل فى الوقت المناسب ومنع تنفيذ هذا البديل كما وافق ـ أيضاً ـ على أن يعطى من وقته وفكره الكثير للإجتماع بالفنانين والبحث معهم عن وسيلة تحقق المعادلة الصعبة والمستحيلة فى زمن قررت فيه حكومة الدكتور الجنزورى أن تلقى عن كاهلها الأعباء التى كانت الحكومة تتحملها، وتديرها، وتصرف عليها من أموال الشعب، لتضيع هذه الأموال كلها هباء فيما يسمى بأكذوبة القطاع العام الذى أوصل الاقتصاد المصرى إلى الحضيض!

لقد تابع الشعب القرارات الحكيمة والعظيمة التى أصدرها ـ ويصدرها تباعاً ـ الدكتور كمال الجنزورى وجميعها تؤكد حرص الحكومة والتزامها وتمسكها بسياسة الخصخصة، التى لا مفر منها مادمنا نريد الخروج من عنق الزجاجة قبل أن نختنق فى قاعها. ولحسن الحظ أن رئيس الحكومة تمسك فى هذا الاجتماع ـ كما قرأنا فى الصحف ـ بتطبيق سياسة الخصخصة على صناعة السينما والإسراع فى تنفيذها، وهو ما أزعج ـ بالطبع ـ السادة عبيد القطاع العام من أنصاف الفنانين وأنصاف الموهوبين الذين يريدون الاستمرار فى الاعتماد على أموال وزارة الشعب لتنتج لهم أفلاماً تافهة، يتم عرضها فى دور السينما المملوكة لوزارة الثقافة التى تم تأميمها وانتزاع ملكيتها من أصحابها، ولا يهتم أحد بامتلاء تلك الدور بالمشاهدين أو خلوها منهم، فالمال السايب مال الحكومة والخسائر يتحملها الشعب المنهوب!

لقد دهشت من هذه الضجة التى أثارها تجار الفن ـ فى هذه الأيام ـ للمطالبة بعدم خصخصة صناعة السينما فى مصر وضرورة إستمرار وزارة الثقافة فى تقمص شخصية «الأب الروحى» الذى يتحمل ـ من مال الشعب ـ تعويض الخسائر، وتمويل الأعمال الهابطة، وبناء وترميم دور العرض والمسارح إلى جانب دعم وتعويض وإثراء تجار الفن رغم الجرائم البشعة التى يرتكبونها بأعمالهم غير الفنية التى لا هم لها غير تشويه المجتمع وتشكيك الشعب فى أى شئ كان جميلاً فى حياته!

إن استمرار هذا الوضع الشاذ سوف يعطى الفرصة لتجار الفن لتحقيق المزيد من أعمالهم الهابطة بلا خوف من إشهار إفلاسهم نتيجة لإنصراف وإبتعاد المشاهد عن أعمالهم، لا لشئ إلا لأن الحكومة ـ من خلال وزارة الثقافة وشركاتها المقترحة ـ سوف تتحمل تعويضهم عن خسائرهم وتحميهم ـ فى نفس الوقت ـ من السقوط والإفلاس! أرجو من الدكتور كمال الجنزورى والفنان فاروق حسنى ألا يخضعا لإبتزاز تجار الفن ويتمسكا برأيهما القديم الذى يرى أن تسحب الحكومة ـ ممثلة فى وزارة الثقافة ـ يدها عن السينما وغيرها من الفنون وتتركها للقطاع الخاص ليتحمل وحده نتائج ما يقدمه ويعرضه من إبداع يمكن أن يقبل عليه الجمهور، أو يقابل أصحابه بالطوب والطماطم والبيض الفاسد!

ونعود إلى تجار الفن وعشاق الواقعية المفترى عليها التى أفسدت الذوق العام.

إن المشكلة ليست مقصورة ـ فقط ـ على السينما، وإنما نراها واضحة وتنذر بمصائب وكوارث قادمة مع الأعمال الدرامية التى تقدمها قنوات التليفزيون العربية وعلى رأسها ـ بالطبع ـ القنوات المصرية. إن السماح لتجار الفن السينمائى بنقل نشاطهم وجرائمهم إلى التليفزيون هو جريمة عظمى فى حق المجتمع. وإذا كنا نطالب وزارة الثقافة بسحب يدها ومنع دعمها عن تجار الفن السينمائى، فإننا نطالب وزارة الإعلام ـ فى نفس الوقت ـ بالتدقيق عند اختيار ما يمكن عرضه على الشاشة الصغيرة.

إن الفيلم السينمائى أصبح إنتاجه الآن «سداحاً مداحاً» لتجار الفن والكهربائية، وكل من لديه مال أو رغبة فى المزيد من هذا المال عن طريق إنتاج أفلام فاسدة. ولا شأن لنا بهؤلاء فهم أحرار فى صرف أموالهم واستثمارها كما يحلو لهم، والجمهور هو الذى يقبل على أفلامهم أو يبتعد عنها، لكن الأمر يختلف مع التليفزيون. فالدولة لاتزال تصر ـ حتى هذه اللحظة ـ على الاحتفاظ بملكية القنوات التليفزيونية وترفض تركها للقطاع الخاص كما يحدث فى كل دول العالم! وإلى أن يتحقق هذا فلا مفر من التعامل مع الواقع!

إن إنتاج الأعمال الدرامية التليفزيونية تتحمله ميزانية وزارة الإعلام أى الحكومة.

حقيقة إن التليفزيون المصرى يحرص على إنتاج الأفلام والمسلسلات ذات المستوى المعقول والمقبول، إلا فى النادر، ولكن حقيقة ـ أيضاً ـ إن التليفزيون لا حول له ولا قوة أمام أفلام السينما الهابطة التى يشتريها ويضطر إلى عرضها على شاشته الصغيرة! فمع زيادة عدد القنوات بالتليفزيون وامتداد ساعات الإرسال لتغطى الليل والنهار معاً، سيكون من الصعب جداً على المسئولين عن هذه القنوات الالتزام بنوعية جيدة من الأفلام المعروضة عليهم، لندرة تلك النوعية من جهة، ولكثرة الأفلام الفاسدة والمدمرة، من جهة أخرى. لقد حاول المسئولون عن التليفزيون الصمود أمام هذا الإسفاف وهذا الإبتذال، عن طريق إعادة عرض الأفلام القديمة جداً المرة بعد الأخرى، ولكن

هذا التكرار أصاب المشاهد بالملل وأصبح يحفظ هذه الأفلام الراقية والمحببة إليه عن ظهر قلب. وأخشى أن يضطر المسئولون ـ أمام الشكوى من تكرار عرض الأفلام القديمة ـ إلى شراء الأفلام الهابطة والمطروحة للبيع لعدم وجود غيرها في السوق حالياً! هنا ستحدث الكارثة الحقيقية. فجمهور التليفزيون يحسب بعشرات الملايين في حين أن جمهور دور السينما لا يذكر ولا يحسب له حساب بعد أن انصرف الجمهور عن تلك الأفلام واكتفى بمشاهدة قنوات التليفزيون التي يتزايد عددها سنة بعد أخرى.

إن أحد وأهم حلول مشكلة السينما يمكن أن يتحقق لو أن وزارة الثقافة تمسكت بترك السينما ـ إنتاجاً وعرضاً ـ للقطاع الخاص وحده، فمن المؤكد أن أصحاب دور العرض الجديدة لن يعرضوا غير الأفلام الراقية والأفلام الجيدة التي تجذب جمهور السينما الهارب منها، وهذا وحده سيشجع الفنانين الحقيقيين على العودة إلى إبداعهم وقيمهم واحترامهم للمجتمع الذي ينتمون إليه.

وإلى أن يتحقق لصناعة السينما ما نتمناه لها.. أرجو من التليفزيون مواصلة سياسته في إنتاج أفلامه الراقية، ومسلسلاته الهادفة حماية للذوق العام مما يراه من قبح ودمامة، وإنقاذاً للأذن مما تسمعه من تشويه وتزوير، تخطه وتصوره أقلام وكاميرات بعض الكُتّاب والمخرجين الذين أبتليت صناعة السينما بهم!

إننا ننتظر من الشاشة «الصغيرة» أن تتولى تعليم الشاشة «الكبيرة» كيف يكون الفن، وكيف يكون الإبداع، لعل وعسى تعود السينما إلى ما كانت عليه قبل غزو التتار!

# لمـــاذا نجحــت
# حملـة أخبـار اليــــوم ؟

آخر عمود -

**نجحت** حملة [أخبار اليوم] التى طالبت فيها بضرورة إعادة النظر فى قانون الرقابة سواء المسماه بالرقابة على المصنفات الفنية، أو تلك الرقابة على كل ما نسمعه بأذاننا من الراديو وكل ما نراه بأعيننا فوق شاشة التليفزيون المصرى.

إن ما يضاعف من سعادتنا ـ بهذا النجاح ـ هو أن هذه ليست المرة الأولى التى ترتفع فيها الاصوات تضج بالشكوى من تعنت وعنجهية السادة الرقباء والسيدات الرقيبات الذين أصبحوا يتحكمون ـ فى غفلة من الزمن ونتيجة للتوزيع العشوائى لوزارة القوى العاملة ـ فى النصوص الأدبية التى يكتبها كبار الكتاب فيحذفون فصولا كاملة من النص الدرامى لأن كاتبه ـ كما يزعمون ـ لا يعرف ماذا ينفع المجتمع وماذا يضر به ؟!

فمن رأى هؤلاء الرقباء انهم وحدهم الذين يملكون (هبة) التمييز بين الادب الراقى والأدب الهابط، وبين المشاهد التى قصها وبترها حماية لتعاليم الدين، وصونا للعادات والتقاليد! إنه تحت هذا الزعم أصبح من المعتاد أن ترفض قصة لحامل جائزة نوبل واستاذ أدب الرواية العربية ـ نجيب محفوظ ـ لأن الرقيب الذى قرأها لم يفهمها، أو ربما قرأها ففهم منها ما لم يقله كاتبنا الكبير! وإذا كان هذا ما يحدث لكاتبنا العملاق، فهل ينتظر باقى الكتاب أن يلقى إبداعهم معاملة ـ من السادة

الرقباء والسيدات الرقيبات - تختلف عن معاملة إبداع نجيب محفوظ أو إحسان عبد القدوس أو يوسف ادريس أو.. أو.. إلى آخر هذه الأسماء الكبيرة التى نفخر بإبداعها وأدبها وخلقها؟!.

لقد أثار هذا الامتهان الذى تمارسه الرقابة - بكل انواعها وبكل تخصصاتها - غضب واستياء الجميع... من المشاهدين قبل المبدعين والفنانين. لقد قرأنا نقدا عنيفا - مرات ومرات - للجرائم التى أدمنت الرقابة ارتكابها فى حق حرية الكاتب وحرية الفنان فى إثبات ذاتهما وقدراتهما، وعلى الرغم من هذا النقد الغاضب والمستمر، إلا أن أصحاب سلطة اصدار القرار كانوا يقرأونه وربما تعاطفوا معه، ولكنهم كانوا يكتفون عادة بهذه القراءة وهذا التعاطف! والاخطر من هذا أن هذه اللامبالاة - من جانب اصحاب سلطة اصدار القرار - شجعت الرقباء والرقيبات على المضى فى ارتكاب جرائمهم بلا خوف من أحد، ولا ادنى احترام لما يكتب أو يعرض، وسرعان ما أقتنع المبدعون والفنانون بهذه [الحقيقة] وأيقنوا أن الرقابة توحشت لدرجة انها أصبحت فوق المحاسبة، وأن الوزير نفسه لا يملك أن يلغى قراراً من قراراتها!

وعندما قررت [أخبار اليوم] أن تبدا حملة جديدة ضد الرقابة التى تجهل ما هى حدود تلك الرقابة، لم تكن هذه [الحقيقة المؤلمة] خافية علينا، ولا على الزميلة آمال عثمان والزميل خالد فرحات الذى ساهم معها فى تخطيط وتنفيذ هذه الحملة الصحفية التى بدأتها منذ شهرين كاملين وما تزال

مستمرة حتى اليوم فعندما بدأ الزميلان فى اتصالاتهما بالمبدعين والفنانين لسماع رأيهم فى الرقابة، وقوانينها، ورجالها ونسائها، لاحظا أن الكثيرين من هؤلاء غير متحمسين لإبداء هذا الرأى اقتناعا منهم بأنه لا جدوى من الكلام، ولا فائدة ترجى من إعادة ترديد الشكوى من تعنت وعنجهية معظم الذين اسندت إليهم مسئولية اختيار ما نراه وما نسمعه!.

لقد اشفق البعض على [أخبار اليوم] من أن تلقى حملتها الصحفية نفس النتيجة التى لقيتها الحملات والمقالات السابقة ضد الرقابة على المصنفات الفنية، وضد الرقابة على ما تعرضه الشاشة الصغيرة.

لقد تابع أباطرة الرقابة هذه الحملات كلها - الواحدة بعد الأخرى - دون أن يهتم أحدهم بما يكتب ويقال عنهم، ولسان حالهم يقول ساخرا: [إنهم يكتبون... فدعهم يكتبون]. وهذه السخرية لن تأت من فراغ، فإحدى الرقيبات - التى طلبت الحديث مع الزميلين آمال عثمان وخالد فرحات - قالت لهما بكل شجاعة لا تخلو من صفاقة:

[لن يهمنى نقدكم! إننى باقية فى موقعى فى جهاز الرقابة لأحافظ على حماية العادات والتقاليد وتعاليم الأديان. حتى لو أدى ذلك إلى القضاء تماما على هذه البدعة (الحرام) التى تسمى السينما].

وهذه السيدة الرقيبة معذورة عندما تكشف عن جهلها وعن ضحالة ثقافتها، مادام رئيسها يردد أمام مرءوسيه بأن وزير الثقافة نفسه لا يستطيع أن يتدخل في عمله ولا في قراراته، لأن الذي عينه مديراً عاماً ليس فاروق حسني وإنما الدكتور عاطف صدقي شخصياً. وضد رغبة الوزير! ولم يكتف هذا المسئول بهذا الزعم وإنما أضاف إليه كلاماً غريباً تحدث فيه عن أسباب ثقة رئيس الوزراء - السابق - في شخصه، وفي قدراته، وفي قراراته!

ولم تهتم [أخبار اليوم] بهذه المحاذير كلها وغيرها ، كما لم تتأثر بنبرة اليأس التي تحدث بها العديد من المبدعين والفنانين، اقتناعاً منهم بأنه لا جدوى من المطالبة - مرة أخرى - بإعادة النظر في قوانين الرقابة، وضرورة تغيير الغالبية العظمى من رجال ونساء أجهزة الرقابة وتحويلهم للعمل في أي جهة أخرى لا علاقة لها بالثقافة أو الفن أو الإبداع. على العكس من ذلك فلقد قبلت [أخبار اليوم] هذا التحدي - كعادتها في كل حملاتها الصحفية السابقة - وصممت على المضي في تحقيقاتها إلى أن يتحرك من آثر التوقف والجمود واللامبالاة.

لم تترك [أخبار اليوم] أديباً، أو فناناً، إلا سعت إليه لسماع رأيه، ونشر هذا الرأي بكل كلماته، واقتراحاته. لقد نبهت الزميلة آمال عثمان إلى أن من حق الذين يدافعون عن الرقابة الحالية أن ينشروا هذا الدفاع في [أخبار اليوم] جنباً إلى

جنب مع الذين يطالبون بإلغاء الرقابة أو مجرد تعديل قوانينها والمسئولين عنها. فمن حق الرأى العام أن يقرأ لهؤلاء وأولئك، ونترك له - للرأى العام - الحكم النهائى الذى يراه ويقتنع به.

الطريف أن الزميلة - صاحبة هذه الحملة الناجحة - أكدت لنا أنها لم تجد مبدعا واحدا يؤيد الرقابة على المصنفات الفنية، أو الرقابة على ما تعرضه الشاشة الصغيرة، فطلبنا منها أن تعاود البحث عن [المدافعين المؤيدين] بصرف النظر عن شهرتهم أو تواضع إبداعهم!.

لقد دخلت الحملة أسبوعها الثامن، وهى فترة طويلة - بالفعل - ولكنها كانت ضرورية حتى يتجمع لدينا أكبر عدد ممكن من الآراء، والاقتراحات، والأفكار، وحتى يمكن طرحها - فى نهاية الحملة - على الوزيرين المسئولين: صفوت الشريف وزير الاعلام، وفاروق حسنى وزير الثقافة.

وفى هذا العدد تنشر [أخبار اليوم] الحديث الذى اجرته الزميلة آمال عثمان مع وزير الثقافة، الذى خصها بالاعلان عن التشكيل الجديد لمجلس الرقابة الأعلى الذى يضم اساتذة كباراً، وأدباء مبدعين، ونقادا دارسين وفنانين موهوبين، سيسند إليه اتخاذ القرار السليم لما يجب أن تكون عليه الرقابة على ما يسمعه ويراه المواطن المصرى الذى بلغ سن الرشد - منذ آلاف السنين - ولا يحتاج إلى أنصاف وأرباع المتعلمين المثقفين ليحددوا له ما يراه وما يجب ألا يراه!.

وسوعدنا - فى العدد القادم - مع صفوت الشريف - وزير الاعلام - ليحدثنا، هو أيضا، عن تصوره للقرارات التى سيتخذها إصلاحا وتصحيحا لمفهوم الرقابة على ما تعرضه شاشة التليفزيون، وحدودها، والنوعية التى يجب إختيارها لتولى هذه المسئولية.

## فهرست

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٨٧٨٥/ ١٩٩٦

ISBN 977- 01 - 4924 - 1